الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أحمد دراية أدرار
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية قسم العلوم الانسانية
الشعبة : تاريخ تخصص: حديث ومعاصر
الرقم التسلسلي: الرمز:

ثورة يوليو في مصر وإنجازاتها

(1952 م – 1970 م)

مذكرة مكملة لمتطلبات شهادة الماستر في التاريخ

إعداد الطالبتين: إشـراف الدكتور :
رشيدة العبادي عبد الكريم بلبالي
رحمة سقيري

لجنة المناقشة

الأستاذ خثير الصافي	رئيساً	جامعة أدرار
الدكتور بلبالي عبد الكريم	مشرفاً ومقرراً	جامعة أدرار
الأستاذ بابا عبد الله	مناقشاً	جامعة أدرار

الموسم الجامعي: 1438/ 1439 هـ/ 2018/2017 م

دورة ماي

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء:

اهدي ثمرة عملي:

إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من أنار لي درب العلم والمعرفة إلى من أفتقده منذ الصغر إلى من يرتعش قلبي بذكره إلى من أودعني الله "أبي الغالي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه" وسيبقى رحيلك وجعاً يمزقني وهم لا يشعرون.

إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى من علمتني علم الحياة إلى سندي وقوتي إلى الشمعة التي أضاءت طريقي إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض "أمي أطال الله في عمرها"

إلى رفيق دربي وسندي إلى من أظهر لي ما هو أجمل من الحياة إلى من احتجته وجدته أمامي إلى أبي الثاني "أخي عبد المجيد"

إلى أحبتي إلى من كانوا ملاذي وملجئي إلى من عرفت معهم معنى الحياة إلى من تكمل سعادتهم بسعادتي إلى بسمة أملي"إخواتي، زهية، حنان،كريمة، موسى"

إلى القلوب الطاهرة والنفوس البريئة إلى ريحان حياتي وسر سعادة البيت أبناء أختي حنان"ابتسام، عبد الإله"

إلى من يقف معي في المحن إلى من احتجته وجدته زوج أختي" الطيب"

كما لا أنسى من ستصبح من عائلتنا " رحمة "

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من سأفتقدهم إلى من أحببتهم في الله "صديقاتي" منهم مخطارية وجميلة

إلى كل عائلتي بدون استثناء إلى من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي

إلى الذين بذلوا كل جهد وعطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة وأشرفوا على تعليمي من الصغر إلى الآن "أساتذتي" ولاسيما أستاذ المحاسبة "كوزان الهواري"

رشيدة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى النور الذي أضاء دربي وجعل السعادة والحب رمزاً يحملهُ قلبي، إلى القلبين الكبيرين اللذان لا يعرفان إلى الحب والعطاء واللذان لهما الفضل لما أنا عليه الآن أمي الحبيبة وأبي العزيز أطال الله في عمرهما.

إلى كل من كانوا ولا زالوا سندا لي في الحياة:إخواني مبارك، محمد، يوسف، وأخوتي لويزة، زهرة، فاطمة، وأختي عائشة وأبناءها، وزوجة أخي لطيفة وأبناءها، وإلى كل عائلة سقيري فرداً فردا وإلى كل الأهل والأقارب والجيران.

إلى كل من رزقني الله معهم الرفقة والصحبة رفيقاتي وصديقاتي.

إلى كل من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي

إلى كل من كان لي عوناً وسنداً بعد الله.

رحمة

شكر وعرفان:

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا على إنجاز هذا العمل

أولا الشكر للمولى عز وجل الذي رزقنا العقل وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى وعلى نعمه الكثيرة التي رزقنا أياها. فالحمد لله والشكر له.

شكر للأستاذ المشرف الدكتور: "عبد الكريم بلبالي"

يحتار حرفنا ولا يدري كيف يسطر لك كلمات الشكر التي تفي بحقك وتعبر عن مدى امتناننا لوقوفك معنا، ونتوجه بجزيل الشكر والامتنان له لأنه لم يبخل علينا بتوجهاته ونصائحه التي كانت عوناً لنا في إتمام هذا البحث والذي تفضل بالإشراف عليه فجزه الله عنا كل الخير وله منا كل التقدير والاحترام.

ولا يفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

رشيدة ورحمة

قائمة المختصرات

الرقم	الإسم	معنى المختصر
01	ص	الصفحة
02	ط	الطبعة
03	ج	الجزء
04	مج	مجلد
05	عد	عدد
06	د م	دون مكان
07	د س	دون سنة
08	تح	تحقيق
09	تق	تقديم
10	تر	ترجمة

مقدمة

لعبت الثورات الكبرى في حياة الشعوب دوراً فعالا في تغيير النظام القائم الذي عانى أزمات شديدة تطلب استبداله بنظام جديد يعمل على تحقيق رغبات الشعوب، كان هذا شأن مصر التي قامت فيها ثورة يوليو عام 1952م.

فبنهاية الحرب العالمية الثانية توقع المصريون بأن بريطانيا ستجلي قواتها عن مصر طبقا للميثاق الذي وقعته الدول بإنشاء هيئة الأمم المتحدة، لكن ذلك لم يحدث وأظهرت تمسكها بمصر من خلال معاهدة وقّعتها عام 1936م

وبمجئ ثورة 23 يوليو 1952م التي كانت نقطة التحول في تاريخ مصر المعاصر، حيث غيرت مساره بانتهاج الضباط الأحرار خطة الانقلاب العسكري على الملك فاروق لتخليص البلاد من الاحتلال الأجنبي ومن خلال ذلك فإن الثورة المصرية كانت المنطلق الأول لما وصلت إليه مصر في هذه الفترة

الإشكالية:

تميزت ثورة 1952م في تاريخ مصر بتغير الأوضاع سواء على الصعيد المحلي أو على مستوى علاقات مصر الخارجية، فكيف كانت مجريات هذه الثورة وفيما تمثلت إنجازاتها؟ ومن هذا الإشكال يمكن طرح تساؤلات فرعية:

- كيف كانت أوضاع مصر قبيل الثورة؟
- ماهي الأسباب التي أدت إلى قيامها؟
- كيف كانت حركة الضباط الأحرار؟
- ماهي ردود الأفعال حولها؟
- كيف انعكست على المستوى الداخلي؟
- ماهي أهم المنجزات التي حققتها على المستوى الداخلي؟

ـ ما هي أهم المنجزات التي حققتها على المستوى الخارجي من خلال دعمها لحركات التحرر العربي والإفريقي؟

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع الموسوم "بثورة يوليو في مصر وإنجازاتها":

ـ يتناول فترة محددة وهامة في تاريخ مصر المعاصر.

ـ موضوع جديد ومختلف عن المواضيع التي درست من قبل.

ـ التعرف على الأعضاء الذين قاموا بهذه الحركة.

ـ معرفة حقيقة وطبيعة قيام ثورة 23 يوليو 1952م.

دوافع اختيار الموضوع: هناك دوافع عديدة جعلتنا نقوم باختيارنا لهذا الموضوع ويمكن أن نصنفها إلى نوعين

أ ـ الدوافع الذاتية

الاهتمام الشخصي لدراسة هذا الموضوع

تقديم مساهمة متواضعة في مجال الدراسات العلمية التي غطت تاريخ مصر في مرحلة هامة.
الرغبة في التطلع على تاريخ المشرق العربي المعاصر.

التعمق في الموضوع أكثر

ب الدوافع الموضوعية

ـ محاولة التعرف على حالة مصر قبيل وبعد الثورة

ـ الوقوف على أهم أسباب قيام هذه الثورة ونتائجها

ـ إبراز دور الثورة المصرية على المستوى الخارجي.

صعوبات البحث:

من خلال البحث والدراسة تلقينا صعوبات للإلمام بأطراف الموضوع ومن بينها

ـ صعوبة الأخذ عن المصادر والمراجع المشرقية.

ـ تكرار المادة المعرفية في جل المصادر والمراجع

ـ جل الكتب موجودة إلكترونياً

الدراسات السابقة:

بعد إطلاعنا على البحث لم نجد أي دراسات أكاديمية بنفس الموضوع الذي عالجنه، بل تحصلنا فقط على بعض الدراسات التي لم تتناول الموضوع بالتفصيل بل جزئيات فقط وهي:

1 ـ تامة يونس: "جمال عبد الناصر وجماعة الإخوان المسلمين من 1952م إلى 1970م مذكرة ماستر، ساعدتنا هذه الدراسة على التعرف على الإنجازات التي حققها جمال عبد الناصر لكونه رئيس حكومة الثورة المصرية في هذه الفترة.

2 ـ كتاب لرءوف عباس: "ثورة يوليو إيجابيتها وسلبيتها". ساعدنا في معرفة إنجازات الثورة المصرية.

مناهج البحث:

للإلمام بأطراف الموضوع والإجابة عن التساؤلات المفروضة اعتمدنا على المنهج التاريخي وقد اعتمدناه في رصد الأحداث التاريخية وترتيبها ترتيباً كرونولوجياً، كما وصف لنا أحداث الثورة حسب تسلسلها الزماني والمكاني. واعتمدناه في شرح الأحداث وتحليلها تحليلاً موضوعياً. من أجل الوصول إلى معرفة العوامل التي أدت لقيام الثورة وأهم النتائج التي ترتبت عنها، ومن هنا يمكن القول أن طبيعة موضوع الدراسة تتطلب منا الوصف والتحليل حتى نصل إلى نتائج دقيقة وتكون هذه الدراسة في مستوى الدراسات الأكاديمية.

خطة البحث:

عملنا على تقسيم بحثنا المعنون بالثورة المصرية وإنجازاتها من 1952م إلى 1970م إلى مقدمة وثلاث فصول مقسمة إلى ثلاث مباحث وخاتمة.

تناولنا في المقدمة التعريف بالموضوع والإشكالية وأهميته وأسباب اختيار الموضوع إضافة إلى أهداف البحث ومناهجه مع التطرق لأهم الصعوبات التي واجهتنا وكما احتوت هذه المقدمة نقدًا لأهم المصادر ومراجع البحث بالإضافة إلى ذكر بعض الدراسات السابقة.في الفصل الأول المعنون بقيام ثورة يوليو1952م وردود الأفعال حولها، عالجنا فيه أوضاع مصر قبيل قيام ثورة يوليو وكيفية تشكيل حركة الضباط الأحرار واشرنا في الأخير إلى اندلا ع ثورة 1952م والمواقف التي برزت منها سواء داخلية أو خارجية

وجاء في الفصل الثاني والمتعلق بالإنجازات الداخلية لثورة يوليو 1952م تطرقنا فيه إلى الإنجازات التي حققتها الثورة على المستوى السياسي كيف تمكنت من القضاء على النظام الملكي وإعلان الجمهورية وكيف تمت اتفاقية السودان وقضية الجلاء إضافة إلى نجاحها في تأميم قناة السويس، أما المستوى الاقتصادي عالجنا فيه أهم التغيرات التي طرأت على مختلف جوانب الاقتصاد المصري أما فيما يخص المستوى الاجتماعي والثقافي عملنا على توضيح مامدى إسهامها في تحسين الأوضاع منها الصحة التعليم وكذا تحقيق العدالة الاجتماعية. الفصل الثالث خصصنه للحديث عن إنجازها الخارجي المتمثل في دعمها لحركة التحرر العربية والإفريقية، كما ساهمت في تحقيق الوحدة الإفريقية في إبراز دورها في هذه المؤتمرات التي تهدف إلى ذلك، إضافة إلى الدور الذي لعبته في حركة عدم الانحياز وتحقيق السلام العالمي

نقد المصادر والمراجع

لإنجاز الدراسة على أتم وجه اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع منها:

المصادر:

1ـ كتاب ثورة 23 يوليو1952م لأحمد حمروش بالرغم من أن صاحب الكتاب عاش الحدث إلا أنه عرض الأحداث بطريقة معقدة يصعب فهمها،ألا أنها أهم وثيقة يمكن للباحث الاعتماد عليها في معرفة أحداث الثورة المصرية 1952م

2 ـ كتاب اليقظة القومية الكبرى يوليو 1952م للمؤلف حسن صبحي يوضح لنا هذا الكتاب أهم المنجزات التي حققتها الثورة المصرية على الصعيد الداخلي والخارجي.

3 ـ كتاب عبد الناصر والثورة الإفريقية لمحمد فايق مصدر مهم لدراسة دعم الثورة المصرية لحركات التحرر الإفريقية

المراجع:

1 ـ كتاب قضية الجلاء وثورة 23 يوليو للمؤلف رفيق عبد العزيز فهمي تناول الكاتب أوضاع مصر قبيل قيام ثورة 23 يوليو 1952م كما تطرق إلى قضية الجلاء بكل تفصيل

2 ـ كتاب تاريخ مصر المعاصر لشوقي الجمل عبد الرزاق إبراهيم اعتمدنه كثيراً في دراستنا فقد عرضا الأحداث بطريقة بسيطة بعيدة عن التعقيد ولكن توجد به مشكلة وهي الاختصار. 3 ـ سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية مصر والثورة التحريرية لعبد الله مقلاتي وصالح لميش عالجا فيه الدعم الذي قدمته مصر لثورة الجزائرية على المستوى العسكري والدبلوماسي والإعلامي

الفصل الأول

قيام ثورة يوليو 1952م وردود الأفعال حولها

المبحث الأول: الأوضاع العامة لمصر قبيل اندلاع ثورة يوليو 1952م

المبحث الثاني: تشكيل حركة الضباط والقيام بالثورة

المبحث الثالث: ردود أفعال الثورة

اتسمت سياسة بريطانيا منذ الحرب العالمية الثانية بأنها كانت قائمة على النظر إلى الشرق الأوسط والدول العربية خاصة ككتلة واحدة مرتبطة بها، مع علمها بخطورة المنافسة التي تتوقع أن تواجهها مع الدول الكبرى في المنطقة، وظهرت السياسة البريطانية الجديدة في التصريح الذي أذاعه "أنتوني إيدن" وزير الخارجية. وكان سعي بريطانيا التقرب من الدول العربية ، من أجل كسب ود شعوبها التي كانت تسعى إلى تحقيق الوحدة بينها، فأرادت بريطانيا الوقوف في وجه المشاريع الوحدوية في المنطقة العربية، فكانت مصر من أول البلدان التي احتلتها عام 1882م.

المبحث الأول: الأوضاع العامة لمصر قبيل اندلاع ثورة يوليو 1952م

شهدت مصر عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية عدة أزمات سياسية وعسكرية، ومشاكل اجتماعية واقتصادية أثرت بشكل مباشر على حياة المجتمع المصري.

أولاً ـ الأوضاع السياسية والعسكرية:

1 ـ الأوضاع السياسية:

انتظر المصريون من بريطانيا أن تدرك بأن معاهدة 1936م* التي لم تحدث تغييراً يذكر في طبيعة العلاقات بين بريطانيا ومصر قد استنفدت أغراضها، وأنه ينبغي لها أن تستعد للجلاء عن مصر حيث أعلن مجلس الوزراء في 23 سبتمبر 1945م البيان التالي: « إن حقوق مصر الوطنية كما اجمع عليها رأي الأمة وأعلنتها الحكومة هي جلاء القوات البريطانية وتحقيق مشيئة أهل وادي النيل في وحدة مصر والسودان... » [1] ، وردت الحكومة البريطانية بمذكرة أعلنت فيها أن المبادئ الأساسية التي قامت عليها تلك المعاهدة سلمية في جوهرها ولم يكد هذا الرد يُذاع حتى عمت المظاهرات شوارع البلاد في فبراير 1946م[2]. وهي مظاهرات شعبية ظهرت إلى وجود اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ولعبت هذه اللجنة أدواراً كبيرة في تأجيج الطلابية والعمالية ضد مشروع

* معاهدة 1936وقعت بين مصر وبريطانيا في 26 أوت في لندن وقد نصت على إنهاء الاحتلال البريطاني في مصر وبقاء جنودها في السودان بلا قيد أو شرط. يُنظر:فوبليكوف: تاريخ الأقطار العربية المعاصرة، دار التقدم، د م، 1979م، ص 25.

[1] عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، النهضة العربية، بيروت، 1990م، ص 518.

[2] نفسه.

(صدقي - بيفن)*[1] وقررت أن يكون يوم الخمي س 21 فبراير 1946م يوم الجلاء و إضراب عام لجميع هيئات الشعب وطوائفه، ونادت أيضًا بتعطيل المرافق العامة ووسائل النقل والمحلات العامة والتجارية[2].

وصلت المظاهرات إلى تحقيق أهدافها حيث تعطلت الحياة العامة في القاهرة، ثم تحركت إلى ميدان قصر النيل وحدث هناك اصطدام بين المصرين والقوات البريطانية أدى إلى بسقوط عشرين قتيلاً مصرياً، ولم تقتصر المظاهرات على القاهرة وحدها بل انتشرت في مختلف المدن، ولم تنفع بيانات صدقي في التفرقة بين الطلبة والعمال الذين قرروا يوم 4 مارس يوم للحداد العام على أرواح الشهداء فقد أضربت الصحف عن الصدور وأغلقت المصانع والمدارس، وفي الإسكندرية تحركت مظاهرة شعبية ضخمة حاول المتظاهرون خلالها إنزال العلم البريطاني الذي كان مرتفعاً على فندق يقيم فيه بعض رجال النخبة البريطانية فأطلق عليهم جنود البوليس الحربي البريطاني الرصاص وحدث صدام انتهى بقتل حوالي 28 متظاهر و 20 من الجنود البريطانيين وجرح منهم 348[3].

دارت مفاوضات بين حكومة إسماعيل صدقي ** والحكومة البريطانية، تبادل الطرفان المشروعات لعقد معاهدة جديدة بين الدولتين. وكان المشروع الذي تقدم بها إلى الحكومة البريطانية ينم عن تساهل كبير في حقوق البلاد المصرية بصفة خاصة، ووادي النيل بصفة عامة واهم المواد التي جاء بها مشروع صدقي هي:

1 ـ إلغاء معاهدة 1936م[4].

2 ـ إ نشاء معاهدة جديدة.

---

* مشروع صدقي - بيفن: جرى بين الوفدين المصري بقيادة إسماعيل صدقي والوفد البريطاني بقيادة بيفن في 26 أكتوبر 1946م من أجل النظر في قضية الجلاء. يُنظر: مجموعة من المؤلفين: الموسوعة العربية الميسرة، ط 2، م ج4، دار الجيل، القاهرة، 2001م، ص 2260.

[1] عبد العزيز نوار: تاريخ العرب المعا صر مصر والعراق، دار النهضة العربية، بيروت، دس، ص 263.

[2] أحمد حمروش: ثورة 23 يوليو، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.م، 1992م، ص ص 103 ـ 104.

[3] نفسه.

** إسماعيل صدقي سياسي مصري كان عضوًا في وفد مفاوضات 1936م توفي عام 1950م. يُنظر:عبد الوهاب الكيالي موسوعة السياسة، ط4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999م، ص 191.

[4] عبد العزيز نوار: المرجع السابق، ص ص 259 ـ 260.

3 ـ إ نشاء مجلس دفاع مشترك لتنسيق أعمال القوات المسلحة في حال وقوع اعتداء على مصر أو أي من البلدان المجاورة لها على أن تنسجم أعمال مقررات هيئة الأمم المتحدة.

4 ـ بعد توقيع هذه المعاهدة تدخل الدولتان في مفاوضات تؤدي إلى وحدة وادي النيل (مصر والسودان) وعلى أن تكون مصلحة السودانيين في الاعتبار الأول خلال ذلك .

5 ـ جلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية[1].

ردت الحكومة البريطانية برفضها جلاء عن أرض مصر إلا أن ينفصل السودان عن مصر، رغم أن المفاوض المصري كان يصر على أن تعطى للسودانيين فرصة التعبير عن وجهة نظرهم بعيدا عن السيطرة البريطانية[2].

سافر "صدقي" بنفسه إلى لندن في 15 أكتوبر مع وزير خارجيته إبراهيم عبد الهادي، وذلك لإتمام المباحثات مع بيفن فيما يخص مسألة السودان، وكان على عجلة من أمره حتى يتمكن من إنهاء موضوع المعاهدة كاملاً، وفعلاً استطاع أن يصل مع بيفن إلى اتفاق كامل وقعه الاثنان، عرف باسمهم (مشروع صدقي وبيفن) في 25 أكتوبر 1946م، بحيث كان يمهد لقيام وحدة بين طري وادي النيل[3].

وعند عودة صدقي إلى مصر صرح قائلًا: « قد صرحت في الشهر الماضي بأني سأجئ بالسودان إلى مصر و اليوم أقرر بأني نجحت في مهمتي ، ذلك أن الوحدة بين مصر و السودان تحت التاج المصري قد تقررت بصفة نهائية » [4].

أسرعت السلطات البريطانية في نشره لإثارة المعارضة المصرية خاصة حزب الوفد، وتحت الضغط الشعبي أصدر سبعة من أعضاء وفد المفاوضة بياناً أعلنوا فيه معارضتهم للمشروع الذي انتهى إليه "صدقي" مما أجبروه على حل وفد المفاوضة في 16 نوفمبر حيث قدم صدقي استقالته

---

[1] عبد العزيز نوار: المرجع السابق، ص 260.

[2] نفسه، ص 520.

[3] طارق البشري: الحركة السياسية في مصر1945م ـ 1953م، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2002م، ص 199.

[4] نفسه.

في 6 ديسمبر 1946م تحت ضغط النضال الشعبي العام، وهكذا انتصرت الإرادة الشعبية وسقط حكم صدقي بعد عشرة شهور[1].

وفي الجلسة المنعقدة بتاريخ 25 يناير 1947م عرض القضية على مجلس الأمن في 11 فيفري 1947م تطبيقاً للمادتين 35 و37 من ميثاق الأمم المتحدة، طالبة مايلي:

1 ـ جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاءً تاماً.

2 ـ إنهاء النظام الإداري الحالي للسودان[2].

سافر الوفد الرسمي الذي سيعرض القضية برئاسة النقراشي * إلى نيويورك في 22 فيفري بادلاً قصارى جهده لإرضاء الولايات المتحدة لتقف إلى جانبه. وهناك حصلت مصر على تأيد ثلاثة مندوبين، المندوب السوري فارس الخوري** والمندوب السوفيتي أندريه جروميكو*** والمندوب "البولندي أوسكارلانج"، ووقفت فرنسا ضد مصر خوفا من أشغال الحركة الوطنية في شمال إفريقيا ،بينما وقفت الحكومة الأمريكية موقفاً حيادي بقولها ليست مستعدة لتأييد مطالب مصر أو جلاء الإنجليز عنها، ولا إلى التصويت ضدها وإن مصلحتها تأجيل بث النزاع.[3]

ولكن بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها الجانب المصري أمام مجلس الأمن ووضوح حق مصر في قضية الجلاء إلا أن القضية فشلت في المجلس لأنه كان يمثل هيئة سياسية تسيرها مصالح الدول الاستعمارية الكبرى[4] .

---

[1] أحمد حمروش: المصدر السابق، ص ص107 ـ 108.

[2] رفيق عبد العزيز فهمي: قضية الجلاء وثورة 23 يوليو، دار القومية، د م، د س، ص 93.

* النقراشي (1839م ـ 1994م) قائد ومهندس مصري شارك في حملة لمساندة العثمانيين في حروبهم وناصر الثورة العربية. يُنظر: مجموعة من المؤلفين: الموسوعة العربية الميسرة، ص 1882.

** فارس الخوري (1873م ـ 1962م) سياسي وأدبي ولد بلبنان استقر بدمشق وانتخب نائبا فيها في مجلس النواب السوري ثم رئاسة الوزراء. يُنظر: عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ص 446.

*** أندريه جروميكو (1909م ـ 1989م) روسي عضو في الحزب الشيوعي دخل السلك الدبلوماسي 1939م. يُنظر: عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ص 890.

[3] رفيق عبد العزيز فهمي: المرجع السابق، ص 93.

[4] نفسه.

شهدت البلاد بعدها فترة حزينة ومؤلمة بسبب الصراعات الحزبية إلى جانب الأزمة المتصاعدة بين "النقراشي" و"جماعة الإخوان المسلمين"، فأمر "النقراشي" بحلها فأدى ذالك إلى موته، ليخلفه "إبراهيم عبد الهادي"، حيث استغل ظروف حرب فلسطين ومصرع النقراشي ففرض حكماً إرهابياً أدى إلى الاضطراب والانفجار داخل البلاد، إضافة إلى القتل والتعذيب[1].

أما بالنسبة للملك فاروق * فقد فقدا سمعته لأنه كان يقوم بصفقات تجارية في الأسلحة الفاسدة وغيرها فاضطر إلى إسناد الحكم إلى حزب الوفد لأنه يعتبر أكبر تكتل شعبي في البلاد. فاستقلت وزارة "عبد الهادي" وحلت محلها وزارة انتقالية تقوم بإجراء الانتخابات[2].

وفي سنة 1950م أجريت انتخابات وكانت تحت وزارة محايدة، خرجت بفوز حزب الوفد، وقد حصل على 226 مقعدا ومنها تسلم الحكم والأسباب التي أدت إلى فوزه:

1 ـ حزب الوفد معروف بأنه خصم الملك والشعب في نظرهم من يقف ضد الملك جدير بالاحترام

2 ـ الخلفية التاريخية للوفد.

3 ـ شخصية مصطفى النحاس** وتدفق حماسه نحو الشعب.

4 ـ كره الشعب للصراعات الحزبية وتطلعه إلى فترة من الهدوء[3].

وكان هذا المشهد من أشد المشاهد تخاذلاً لأنه قد فقد الكثير من الشعب بسبب الخلافات التي كانت في صفوفه، بحيث تنافس بعض زعمائه في إرضاء القصر وانتقاد بعض الوافدين لسياسة الوفد، كما تمرد البعض على زعامة الحزب[4].

---

[1] عبد العزيز نوار: المرجع السابق، ص 264.

* الملك فاروق (1920م ـ 1965م) ولد بالقاهرة أصبح ملكا على مصر من (1937م ـ 1956م).يُنظر: عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ص 446.

[2] عبد العزيز نوار: المرجع السابق، ص 264.

**مصطفى النحاس زعيم سياسي مصري انضم إلى الوفد المصري وعين سنة 1924م وزيرا للمواصلات في وزارة الشعب الأولى برئاسة سعد زغلول عازل الحياة السياسية على إثر قيام ثورة يوليو 1952م. يُنظر: مجموعة من المؤلفين: الموسوعة العربية الميسرة، ص 2485.

[3] عبد العزيز نوار: المرجع السابق، ص ص 265 ـ 266.

[4] عمرعبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 520.

أعلنت حكومة الوفد في خطاب العرش في 16 نوفمبر 1950م تهديدها بإلغاء معاهدة 1936م إذا لم تسفر المباحثات عن نتيجة، وسافر الوزير المصري "مصطفى النحاس" إلى لندن في ديسمبر حيث عقد عدة اجتماعات مع بيفن ولكن في نهاية الأمر لم تخرج بأي نتيجة، وأبدى بيفن قلقه من كثرت ما يتردد لفظ "الجلاء" و" الوحدة" على لسان الطرف المصري وقال إن هذا لينهض أساسا عملياً يمكن البناء عليه، وبدأ الجانب المصري يلوح بما ستضطر إليه الحكومة من إلغاء معاهدة 1936م[1].

لقد أثار هذا الكلام اهتمام بيفن لذا طلب بأن تؤكد له الحكومة المصرية بأنها لا تنوي الإقدام على هذه الخطوة، فذكر له الوزير المصري بأنه ليملك حق إعطاء هذا التأكيد، وأن حكومته لا تقبل بهذا، ثم قدم له بيانا يوضح موقف مصر بالنسبة للسودان الذي زاد الابتعاد بين وجهات النظر[2].

توقفت المباحثات لتبدأ بعد وفات "بيفن مع مورسيون" وزير الخارجية الجديد في أبريل عام 1951م وتمسك كل الجانبين بموقفه مع حرص الإنجليز على المماطلة والتسويف[3].

وفي يوم الاثنين 8 أكتوبر سنة 1951م وقع حادث هام في تاريخ مصر القومي، كان بداية مرحلة جديدة من مراحل كفاح الشعب في سبيل تحقيق أهدافه، وهو إعلان إلغاء معاهدة 1936م.

اجتمع البرلمان بمجلسيه (النواب والشيوخ) مساء ذلك اليوم وألقى "مصطفى النحاس" رئيس الوزراء بياناً يوضح فيه سياسة الحكومة تجاه معاهدة 1936م، وأعلن فيه قطع المفاوضات السياسية التي كانت قائمة في عهد وزارة الوفد بين الحكومتين المصرية والبريطانية، كما أعلن إلغاء اتفاقيتي 09 يناير و 10 فبراير 1899م بشأن إدارة السودان، وقدم إلى البرلمان مراسيم القوانين المتضمنة هذا الإلغاء[4]:

---

[1] طارق البشري: الحركة السياسية في مصر 1945م ـ 1953 م، المرجع السابق، ص417.

[2] نفسه، ص 418.

[3] نفسه.

[4] عبد الرحمان الرافعي: مقدمات ثورة 23 يوليو 1952م، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1987م، ص 25.

أولاً: مرسوم بمشروع قانون يقضي بإلغاء القانون رقم 80 لسنة 1936م الذي سبق صدوره بالموافقة على تلك المعاهدة وانتهاء العمل بأحكامها، وإلغاء القانونين الخاصين بالإعفاءات، وانتهاء العمل بأحكام اتفاقيتي 19 يناير و10 فيفري سنة 1899م بشأن السودان[1].

ثانياً: مرسوم بدعوة البرلمان لتعديل الدستور لتقرير الوضع الدستوري وتعين لقب الملك.

ثالثاً: مرسوم بمشروع قانون بتعديل الدستور وجعل لقب الملك"ملكاً مصر والسودان".

رابعاً: مرسوم بمشروع قانون يقضي بأن يكون للسودان دستور خاص تضعه جمعية تأسيسية تمثل أهالي السودان.[2]

وقد قابل البرلمان بمجلسيه هذه المراسم بالتأييد والموافقة، ووقف ممثلو المعارضة في كلا المجلسين، وأعلنوا تأييدهم للحكومة في موقفها، وأقر البرلمان هذه المراسيم بالإجماع، وصدرت بها القوانين رقم 175 و188 لسنة 1951م، ونشرت بالجريدة الرسمية عدد 16 و17 أكتوبر سنة 1951م[3].

استقبلت البلاد خبر إلغاء معاهدة 1936م بالغبطة والحماسة[4]، وأبدت استعدادها للبذل والتضحية، واستعد المجتمع المصري بمختلف هيئاته وطوائفه للكفاح، ووقفت إلى جانب الحكومة في طرد الإنجليز، وتجلت في الشعب الروح الوطنية الثائرة التي ظهرت في ثورة 1919م. وكانت فرصة لتوحيد الصفوف وإزالة الفرقة والانقسام، وكان واجبا على الوفد أن يكون هو الداعي إلى توحيد الكلمة والعمل على تحقيق هذه الغاية، لأنه كان يتولى الحكم وقتئذٍ، ووزارته هي التي أعلنت إلغاء المعاهدة، واتخذ هذا الإلغاء شكل إعلان الحرب على الاحتلال.

ومن الأسباب الداعية لإلغاء هذه المعاهدة هي أن الوفد قد اتضح له بعد مفاوضات مع الانجليز أنهم أكثر تشدداً مما كانوا عليه في مفاوضات (صدقي ـ بيفن)، كذلك ظهر لمفاوضي الوفد أنهم قد تساهلوا مع الإنجليز بقبولهم التحالف العسكري والدفاع المشترك بين مصر

---

[1] عبد الرحمان الرافعي:المصدر السابق، ص 25.

[2] نفسه.

[3] نفسه.

[4] رفيق عبد العزيز فهمي: المرجع السابق، ص 97.

وبريطانيا[1].حيث يذكر "عبد الرحمان الرافعي"« ومع ذلك لم يفد هذا التساهل شيئاً وأصر الجانب البريطاني على استبقاء الاحتلال في وقت السلم » [2]، وكان لهذا لإلغاء مواقف عديدة تمثلت في:

بالنسبة لمصر فقد استقبل إلغاء المعاهدة بكل حماسة وترحاب فاخذوا يستعدون للنضال والكفاح ضد الاستعمار الانجليزي، أما بريطانيا كانت معارضة لهذا الإلغاء

حيث صرح هربرت موريسون وزير خارجية بريطانيا، ستقابل بريطانيا القوة بالقوة إذا اقتضى الأمر لبقاء قواتها في منطقة قناة السويس *، وأن الحكومة البريطانية لن تسمح لمصر بإلغاء المعاهدة.

وأصدرت السفارة البريطانية بالقاهرة في 8 أكتوبر 1951م بيانا أعلنت فيه أن إلغاء الحكومة المصرية للمعاهدة من جانبها وحدها عمل غير قانوني ويخالف أحكام المعاهدة. وتقدمت حكومات الدول الأربع بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا بمقترحات إلى الحكومة المصرية منها ما يتعلق بقناة السويس وأخرى عن السودان وإدارتها، ولكن الحكومة المصرية رفضت المقترحات لأنها تهدف إلى أطماع استعمارية لا تقبلها مصر[3].

لكن بريطانيا لم تعترف بما أعلنته الحكومة المصرية بخصوص إلغاء معاهدة 1936م، وأدى ذلك لاصطدام بين المصرين والقوات البريطانية في منطقة لهذا قرر النحاس قطع العلاقات مع بريطانيا وألقى القبض على كبار الشخصيات الانجليزية كرهائن لوقف المعركة[4].

وفي 25 يناير 1952م قامت القوات الإنجليزية بمهاجمة مبنى المحافظة بالإسماعيلية **، فردت الحكومة المصرية على هذا الهجوم للتصدي لها، بمشاركة الأهالي مع قوات البوليس بالمحافظة،

---

[1] عبد الرحمان الرافعي : المصدر السابق،ص ص 25 ـ 26.

[2] رفيق عبد العزيز فهمي:المرجع السابق، ص 98.

* قناة السويس: هي عبارة عن شريان يجري في مصر، تأسست سنة 1869م وهي ممر للتنافس الأوروبي وبرزت فيها بريطانيا كقوى بحرية عظمى في محيطاتها، يُنظر: عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ص126.

[3] رفيق عبد العزيز فهمي: المرجع السابق، ص 99.

[4] أحمد عوف: أحوال مصر من عصر لعصر من الفراعنة إلى اليوم، العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، د س، ص 164.

** الإسماعيلية: محافظة تضم حوالي 715009 نسمة كانت قاعدة لعمليات حفر قناة السويس سمية بهذا الاسم نسبة إلى إسماعيل الخديوي. يُنظر: مجموعة من المؤلفين: الموسوعة العربية الميسرة، ص219.

وترتب عن ذلك استشهاد خمسين من رجال البوليس وعدد كبير من الأهالي [1]، لم تكد أنباء الإسماعيلية ترد حتى ثار الشعب غاضبا يعبر عن سخطه، لما حدث لزملإهم بالإسماعيلية.

وفي يوم الموالي هاجم فريق من التظاهريين كزينوا الأوبرا فأحرقوه، وعم الحريق جميع الأماكن والأحياء المجاورة، ونتج عنه خراب ودمار كبير. فقد بلغ عدد المحلات والمشأت التي أصابها الحريق 2700.[2]

كان لهذا الحريق أهداف هي: ضرب حكومة الوفد، إخماد الحركة الوطنية ضد القاعدة البريطانية، وانسحاب العمال المصرين من العمل في القاعدة البريطانية[3].

عقب حريق القاهرة استقالت الوزارة الوفدية ثم جاء بعدها:

1 ـ وزارة علي ما هر لم يمكث فيها طويلاً وقدم استقالته يوم 1 مارس 1952م

2 وزارة أحمد نجيب الهلالي الأولى من 1 مارس إلى 28 جوان 1952م.

3 وزارة حسين سري من 2 جويلية إلى 20 جويلية 1952م.[4]

4 وزارة الهلالي الثانية التي كانت ليوم واحد قبل إعلان الضباط الأحرار ثورتهم في 23 جويلية 1952م[5].

2 ـ الأوضاع العسكرية:

لقد كان الجيش المصري بعيداً كل البعد عن تشكيلات الحرب ليست هناك مجاميع للقتال، ولا أسلحة صالحة الدفاع، والتقدم النسبي الوحيد كان قاصراً على أسلحة الدفاع الجوي والمهندسين التي شاركت إلى حد ما في خطة الدفاع عن مصر أثناء الحرب العالمية الثانية، فاقتصر عمله في توديع المحمل أو تشيع الجنازات العسكرية، وفجأة تغير واجبه فأصبح للقتال، بعد أن كان يستخدم أحياناً كأداة للقمع والإرهاب ضد الحركات الوطنية [6]. لقد رفض الملك فاروق اشترك

---

[1] شوقي الجمل عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ مصر المعاصر، دار الثقافة، القاهرة، 1997م، ص 63.

[2] عبد الرحمان الرافعي: المصدر السابق، ص 121.

[3] محمد أنيس: حريق القاهرة 26 يناير 1952م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972م، ص 52.

[4] رفيق عبد العزيز فهمي: المرجع السابق، ص 105.

[5] محمد علي القوزي: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1999م، ص 254.

[6] أحمد حمروش: قصة ثورة23 يوليو خريف عبد الناصر، ط 2، ج5، مكتبة مدبولي القاهرة، 1984م،ص 12.

مصر في الحرب العالمية الثانية، لذالك لم يشارك الجيش المصري في عمليات حربية خارج حدود مصر[1].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية برز داخل الجيش عدد من التنظيمات السرية التي كانت لا تعرف عن بعضها البعض شيئاً بحكم طبيعة العمل السري ومتطلبات الأمن وكان هدفها تخليص البلاد من الإنجليز والخونة المتعاونين معهم[2].

اشتركت القوات المصرية في حرب فلسطين بالرغم من عدم استعدادها لهذه الحرب، فبدأ الملك "فاروق" يتوجه إلى مقر رئاسة الجيش ويجتمع بوزير الدفاع وقواد الجيش وكبار الضباط للمحادثة في شؤون الحرب ويطلع على الخرائط العسكرية، وعمل على مشاركة قوة من الحرس الملكي في الحرب[3].

دخلت مصر مع الدول العربية الأخرى في حرب فلسطين رغم نقص الأسلحة والتدريب والوعي بطبيعة الحرب، إلا أنه لم ينقصهم روح البذل والتضحية، حيث استشهاد منهم الكثيرون[4]. الكثيرون[4].

ومع عودته من حرب فلسطين 1949م اختير له اسم الضباط الأحرار*[5].

وقد ذكر أنور السادات ** أن اختيارهم اسم "الضباط الأحرار" يدل على فكرة أنهم أحرار في أهدافهم السياسية والاجتماعية وأحرار من الانتماء لأي فئة[6].

---

[1] رءوف عباس: ثورة يوليو إيجابياتها و سلبياتها بعد نصف قرن دراسة تاريخية، د د ن، د م، د س، ص 50.

[2] نفسه، ص 53.

[3] لطيفة محمد سالم: فاروق من الميلاد إلى الرحيل، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2005م، ص 702.

[4] أحمد حمروش: قصة ثورة 23 يوليو، المصدر السابق، ص 13.

* الضباط الأحرار هم جماعة من الضباط تصدرت ثورة 23 يوليو 1952م شكلت هيئتها التأسيسية سنة 1948م. يُنظر: مجموعة من المؤلفين: الموسوعة العربية الميسرة، ص 1544.

[5] نخبة من الأساتذة: المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، تح، يونان لبيب رزق، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2009م، ص 569.

** أنور السادات (1918م ـ 1981م) عسكري مصري أذاع أول بيان عن الثورة ثم عين بعدها رئيس الجمهورية العربية من 1970م ـ 1981م. ينظرُ: عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ص73.

[6] مجموعة من المؤلفين: موسوعة الثقافة التاريخية والأثرية والحضارية ثورة يوليو وحركات التحرر المغرب العربي وجنوب إفريقيا دار الفكر العربي، د م، 2008م، ص 19.

قام الضباط الأحرار بتحديد أهدافهم والتي تمثلت في القضاء على الاستعمار، وعملوا على تنظيم هيئة تأسيسية، واختص كل ضابط من مجلس القيادة بسلاح معين كان مسؤلاً عن التنظيم فيه، وكانت هذه الحركة محدودة في نطاق ضباط الجيش، بحكم وضعها داخل المؤسسة العسكرية[1]

كانت أوضاع مصر السياسية والعسكرية تسوء يوم بعد يوم، فالملك لم يبلي أي اهتمام بتحسين أوضاع البلاد، غير أن الشعب عمل بكل ما لديه من قوة وحماس بطرد الاستعمار، والمناداة بإلغاء معاهدة 1936م إلا أن بريطانيا كانت تتصدى دائما نحو تحقيق ذلك، رغم هذا استطاع الوفد المصري من إلغاء المعاهدة في سنة 1951م .

ثانياً ـ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

1 ـ الأوضاع الاقتصادية:

عرف الاقتصاد المصري في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وقبل قيام ثورة يوليو، حالة من الاضطراب والتدهور في جميع القطاعات الزراعية والتجارية والصناعية.

ففي سنة 1945م ارتفع عدد أصحاب الملايين في مصر من 50 إلى 400 وازدادت الودائع في البنوك من 45 مليون إلى 120 مليون جنيه، رغم التضخم المالي لكن لم يصاحبه ارتفاع في أجور العمال، خاصة أجور الفلاحين ومرتبات الموظفون[2].

أ ـ الزراعة:

لقد كانت الزراعة من ملامح الاقتصاد المصري والأكثر القطاعات تأثيراً عليه، فقد كانت تعاني من ضعف وتأخر كبير مع وجود كثافة سكانية عالية، فقد كان نظام الملكية في مصر نموذجا لتوزيع الأرض، بسبب التناقض بين كبار الملاك وبين متوسطهم، وصغار الفلاحين والمستأجرين، في ظروف غابت فيها التنظيمات النقابية التي تمثل العمال الزراعيين ذوي الدخل المنخفض، وذلك كله جعل علاقات الإنتاج في الريف معوقة للتطور الزراعي[3].

---

[1] نخبة من الأساتذة: المرجع السابق، ص 569.

[2] عمرعبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989م، ص 496.

[3] طارق البشري: الديمقراطية والنظام 23 يوليو 1952م ـ 1970م، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1987م، ص 24.

ب ـ الصناعة:

لقد كانت الصناعة المصرية تعاني من ضعف بطيء في موادها التنموية، فنسبة العاملين في الصناعة ضعيفة مقارنة مع القوة العاملة، كما لم تساهم في الدخل القومي فقد قامت فقط على الاستهلاك أساسه المنتجات النسيجية والمنتجات الغذائية[1].

ففي سنة 1946م كان عدد الشركات العاملة بمصر يبلغ 400 شركة من بينها 20 شركة مصرية وأكثر من 40 شركة أجنبية، أما بقية الشركات كانت مختلطة ويسيطر عليها الاحتكاريون الأجانب وقد كان هذا الوضع يتمشى مع المصالح البرجوازية المصرية الكبيرة التي تجني أرباح طائلة، بينما كان الجانب الأكبر من البرجوازية الوطنية يستاء تماماً من التسلط الرأس المالي الأجنبي[2]، بحيث لم تستطيع الرأسمالية المصرية أن تحقيق النمو الاقتصادي فهي لم تسن من نظم الفائض الزراعي بالمساهمة في تمويل الصناعة، كما عرفت الصناعة إضرابات كثيرة في صفوف العمال منها إضراب عمال شركة الغزل والنسيج بالحلة الكبرى فكان له أثر كبير عليها، إضافة إلى وجود أزمة حادة في المواد التنموية الغذائية[3].

ج ـ التجارة:

كانت مصر تعاني من عجز في ميزانيها التجاري حيث كانت تستورد من الخارج أكثر مما تصدر، فتكاليف الواردات بمثابة دين عليها للدول الأجنبية، فقد بلغ هذا العجز سنوات التي سبقت الثورة الأرقام التالية:

السنة	العجز
1946	14 مليون جنيه
1947	12 مليون جنيه
1948	30 مليون جنيه
1949	40 مليون جنيه

[1] طارق البشري: الديمقراطية والنظام 23 يوليو 1952م ـ 1970م، المرجع السابق، ص24.

[2] فوبليكوف وآخرون: المرجع السابق، ص 47.

[3] طارق البشري: الديمقراطية ونظام23 يوليو، المرجع السابق، ص 24.

1950	38 مليون جنيه
1951	39 مليون جنيه

وقد أدت هذه الديون إلى سوء الحالة المالية، حيث ظهر عجز كبير في ميزانية الحكومة وفي أوائل يناير 1952م بلغ حوالي 25 مليون جنيه.[1]

وأخيرا يمكن القول أن الاقتصاد المصري كان يعاني في مختلف قطاعاته من سوء الملكية الزراعية التي أدت إلى انخفاض الإنتاج الصناعي، وهذا ما أدى بها إلى التخلف اقتصاديا في ميزانها التجاري.

2 ـ الأوضاع الاجتماعية:

شهد المجتمع المصري في فترة ما قبل الثورة خللا واضحاً في بنائه و تفاوتا كبيراً في طبقاته وأهم ظاهرة اتصف بها هي ازدياد الأغنياء غنى وازدياد الفقراء فقراً ، وهذا بسبب عدم وجود عدالة اجتماعية بمصر وسوء توزيع الثروات [2]، مما أدى إلى تفاقم المسألة الاجتماعية نتيجة تركيز الملكيات الزراعية في أيادي كبار الملاك الزراعيين، فقد سبب في هبوط الدخل القومي وذهاب 21 % من دخلهم إلى الملاك عام 1945م، بينما كان متوسط أجر الفلاح في العام لا يزيد عن أربعة عشر جنيه، أما العامل الصناعي لا يزيد عن خمسة و ثلاثيين جنيه في العام، وكانت تلك الأجور المتدنية لا تكفي إلى سد نصف ما تحتاجه أسرة مكونة من زوجين وأربعة أطفال[3].

كما شهدت مصر مظاهر الرفض الاجتماعي من جانب الطبقات المسحوقة، فإن ضغوط الحياة كانت تدفعهم إلى التمرد على واقعهم الاجتماعي، ولعل أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى فشلهم في تنظيم حركة للدفاع عن مصالحهم في مواجهة كبار الملاك هي: افتقار الفلاحين إلى القيادات السياسية الواعية، وإلى الخبرات التنظيمية والنضالية، وغياب الوعي الطبقي عندهم، رغم أن العمال كانوا أكثر قدرة على التنظيم وأكثر خبرة بأساليب النضال الجماعي من الفلاحين فأخذ الرفض الاجتماعي عندهم مظاهر شتى منها: تنظيم الإضرابات وحركات الاحتجاج و

---

[1] عبد الرحمان الرافعي: المصدر السابق، ص 169.

[2] يوسف محمد عيدان الجبوري: "تنظيم ضباط الأحرار في مصر وقيام ثورة 23 يوليو1952م"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج15، عد9، أيلول، 2008م، ص 371.

[3] رءوف عباس: المرجع السابق، ص 33.

الاعتصام بالمصانع[1]، ومن هذه الإضرابات : إضراب عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى [2]

وكل ذلك أدى إلى ظهور طبقتين في المجتمع المصري وهي: طبقة تشقى ولا تكاد تجد القوت الضروري وطبقة تنعم بثمرات عرق وكد الطبقة الكادحة التي تمثل الغالبية العظمى من سكان مصر وهم أصحاب هذا البلاد ،بينما القلة الدخيلة هي التي تزداد ثراءً يوما بعد يوم.[3]

انتشرت في المجتمع المصري الرشوة والفساد وسيطر الإقطاعيون أصحاب رؤوس الأموال على المرافق الهامة، ونتج عن ذلك بروز طبقتان رئيسيتان طبقة كادحة تشقى ولا تكاد تجد القوت الضروري وطبقة تنعم بثمرات عرق وكد الكادحة.

المبحث الثاني: تشكيل حركة الضباط والقيام بالثورة:

في ظل الأوضاع السالفة الذكر التي شاهدتها مصر في جميع مجالاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، دفعت بالضباط الأحرار إلى النزول غاضبا إلى ساحة القتال للتعبير عن رفضه للسياسة القائمة في مصر.معلينا اندلا ع الثورة بعد التخطيط والتحضير الجيد والملائم لقيامها.

أولاً ـ حركة الضباط الأحرار:

حركة الضباط هي تنظيم حدث في 23 جويلية 1952م من طرف مجموعة من الضباط أطلقوا على أنفسهم "تنظيم الضباط الأحرار"، وقبل هذا الاسم كانت تسمى"حركة الجيش" وكانت أعمرهم لا تتجاوز 35 عاما ماعدا البعض منهم، وهذا ما يميزها عن باقي الحركات العسكرية، وقد شكلوا لجنة تنفيذية.

وعند علم الملك بهذا التنظيم وتحركاتهم ونشاطهم داخل الجيش خاصة بعد إصدارهم للبيانات والمنشورات بعد حريق القاهرة قرر الملك القضاء عليهم، وهذا التنظيم لم يكن يسعى أبدا إلى خلق صلات أو نفوذ جماهيري.[4]

---

[1] رءوف عباس، المرجع السابق، ص ص 34 ـ 35.

[2] نخبة من الأساتذة: المرجع السابق ص 599.

[3] شوقي الجمل عبد الرزاق: تاريخ مصر المعاصر، المرجع السابق، ص 67.

[4] أحمد هاشم جواد: "تنظيم الضباط الأحرار في مصر وحركة يوليو 1952"، مج18، عد2، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، ص 12.

بعد تشكيل الحركة قرر الضباط التحضير الانقلاب فكانت الاتجاهات متضاربة والرغبات مشتتة والحلول المقترحة متعددة، وكان ذلك واضحا بعد أن أصدر الملك بحل مجلس الإدارة المنتخب لنادي الضباط وتعين مجلس مؤقت برئاسة "علي نجيب" قائد قسم القاهرة، وفي 18 يوليو صدر هذا القرار الذي كان صدمة جعلت من الضباط يسارعون إلى التفكير في تنفيذ الانقلاب دون أن يحسبوا له حساب أو يعدو لكل أمر عدة وقد تعددت الآراء، "محمد نجيب*" يقول: « أنه ظهرت أمام الضباط ثلاث طرق مقترحة، إرسال برقيات احتجاج من الضباط للملك، احتلال النادي بالقوات المسلحة، تجمع كبار الضباط واعتقالهم وفرض شروط الضباط على الملك، وكانت هناك أفكار أخرى منها فكرة اغتيال قادة الأحزاب ورجال السراى وبعض رجال السياسة، ولكن فكرة الاغتيال لم تحدث أبدا بالرغم من أنها كانت تراود أفكار الضباط دائما »[1].

وفي 2 يوليو 1952م استقالة وزارة "نجيب الهلالي" وتم تعين "محمد نجيب" وزير للحربية لكن الملك رفض ذلك بدون نقاش.اجتمعت اللجنة القيادية للضباط يوم 19 يوليو 1952م معاد نجيب لم يحضر الاجتماع لأنه كان أكثر الضباط عرضة للرقابة وتراجعت فكرة الاغتيالات بعد وضوح صعوبة تنفيذها، واحتمال تعرضها للفشل والخوف من تعرض القائمين بها للخطر ووافق الجميع على ذلك[2].

وبعد ذلك تم تكليف ذكريا محي الدين ** بوضع خطة الانقلاب، ووضع الضباط الأحرار لخطتهم كلمة سر وهي"نصر"[3].

بعد علم الملك بما يقوم به الضباط الأحرار شرع في إعداد العدة للبطش بهم، لذلك قرروا التعجيل بثورتهم يقول "حسين محمد أحمد حمودة": « فخرجت من الكلية ومررت على جمال عبد

---

* محمد نجيب ضابط وسياسي مصري ولد بخرطوم أختر قائد للثورة وتم تعينه رئيس جمهورية مصر في18 يوليو 1953م.

[1] أحمد حمروش : ثورة 23 يوليو 1952م، المصدر السابق، ص 188.

[2] نفسه.

** ذكريا محي الدين سياسي مصري وضابط شرك في حركة الضباط الأحرار ووضع خطة التحرك ليلة23 يوليو. ينظرُ: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص 42.

[3] أحمد حمروش: ثورة 23 يوليو 1952م، المصدر السابق، ص 193.

الناصر* بمنزله بكبري القبة فأخبرته بما دار بين عبد الحليم عبد العال وبيني وسألته عن الخطة العامة للثورة فقال إن الخطة العامة وضعت على أساس فرض سيطرة الضباط الأحرار على القوات المسلحة في مدينة القاهرة واعتقال الضباط الموالين للملك فاروق ثم بعد ذلك يسهل تنفيذ أهداف الحركة خطوة وراء أخرى» [1].

ثانياً ـ انطلاق الثورة:

بدأ الضباط في تنفيذ خطتهم في الساعة 12 بعد منتصف الليل بدأت المدرعات والمصفحات تتحرك إلى مواقعها، لم تجد في الطريق مقاومة ولم تطلق رصاصة واحدة. فكان الاطمئنان يعموا قلوب الضباط وهم يشهدون أنوار القيادة مضاءة، ويعرفون أن زملاء لهم من الضباط قد احتلوها وأصبحت قاعدة لهم، كما تحركت الكتيبة 13 مشاة لحماية مدخل العباسية من ناحية كلية البوليس واحتلت رأست الحدود وقام سلاح خدمة الجيش تحت قيادة الصاغ مجدة حسنين بتعبئة عرباته بالبنزين وإرسالها للوحدات المتحركة، وكان بعض ضباط مركز التدريب اللواء الثامن مشاة يعملون كقوة احتياطية تحت قيادة حمدى عبيد وهكذا أصبحت المنطقة العسكرية من العباسية إلى ألماظة تحت سيطرة وحدات الضباط الأحرار.[2]

في فجر 23 من يوليو 1952م تمكن الجيش بقيادة الضباط الأحرار باحتلال المناطق الحيوية ومحاصرة النقاط الإستراتيجية كالقصور الملاكية ووزارة الحربية ومبنى الإذاعة، وكان الملك وحكومته في مدينة الإسكندرية.[3]

واصل "أنور السادات" إلى مبنى الإذاعة في الساعة السابعة إلا الربع صباحاً ليجد كل شيء معداً لإذاعة البيان* الأول الذي وضعه محمد نجيب ونص على مايلي: « اجتازت مصر فترة

---

* جمال عبد الناصر(1917م ـ 1970م) رئيس وزعيم مصر ولد بمدينة الإسكندرية انتخب في 1950م قائد لمنظمة الضباط الأحرار يُنظر: تركي الطاهر: أشهر القادة السياسيين من بوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر، ط2، دار الحسام للطباعة والنشر، بيروت، 1992م، ص 78.

[1] حسين محمد أحمد حمودة: أسرار حركة الضباط الأحرار و الإخوان المسلمين، ط1، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1985م، ص 77.

[2] أحمد حمروش: ثورة 23 يوليو 1952م، المصدر السابق، ص 203 ـ 204.

[3] ناصر الأنصاري: المجمل في تاريخ مصر النظم السياسية والإدارية، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1993م، ص 258.

* يُنظر: ملحق رقم 12.

عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش، وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين، وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتأمر الخونة على الجيش وتولى أمره إما جاهلا أو فاسداً ..... والله ولي التوفيق » [1].

إن أخر عمل قام به الضباط الأحرار هو عزل "الملك فاروق" وتولية "أحمد فؤاد" تحت مجلس وصاية وكانت هناك اتجاهات لدى الضباط في محاكمته، "محمد نجيب" و"أنور السادات"، و"يوسف صديق" كان رأيهم إعدام الملك ،أما "جمال عبد الناصر" فضل ذهاب "فاروق" إلى المنفى [2].

وفي يوم 26 جويلية ذهب إلى الإسكندرية اللواء "محمد نجيب" و"أنور السادات"، قدم لعلي باشا ماهر إنذارا بتنازل الملك "فاروق" عن العرش، وأن يغادر البلاد، وبعد قراءة الملك للوثيقة وتوقيعها غادر الإسكندرية إلى إيطاليا على اليخت الملكي [3].

مضى الشعب المصري في طريق الثورة، مصمما على مواجهة الصعاب والأخطار مهما كانت الأعباء والتضحيات وأعلنت الثورة على مبادئها الستة وهي:

1 ـ مواجهة جيوش الاحتلال البريطاني الرابطة في منطقة قناة السويس أي القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصرين.

2 ـ مواجهة تحكم الإقطاع الذي يستبد بالأرض (القضاء على الإقطاع).

3 ـ القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم.

4 ـ إقامة عدالة اجتماعية.

5 ـ مواجهة المؤامرات لإضعاف الجيش واستخدام ما تبقى من قوته لتهديد الجبهة الداخلية المتحفزة للثورة (إقامة جيش وطني قوي)

---

[1] عبد الرحمان الرافعي: المصدر السابق، ص 153.

[2] ناصر الأنصاري: المرجع السابق، ص 153.

[3] نفسه، ص 258.

6 ـ مواجهة التزييف السياسي الذي حاول أن يطمس معالم الحقيقة الوطنية (إقامة حياة ديموقراطية سلمية)[1] .

هذه المبادئ التي صاغها جمال عبد الناصر قد حددت معالم الطريق أمام الثورة، ووضعت الحلول للمشاكل القاسية التي كان يعاني منها المجتمع المصري، وكان على الثورة أن تواجهها لتنقل مصر من عهد الإقطاع والاستغلال إلى عهد تسوده مبادئ الحرية، والعدالة الاجتماعية[2].

وأكد على التمسك بها في خطاب ألقاه في وفود عمال القوات الجوية فقال: « إن هذه الثورة الأن ثورتكم وأنتم أفراد الشعب وأنتم الحريصون عليها وتستطعون المحافظة عليها بالصبر، والإيمان بالأهداف، حتى لا تستطيع الرجعية أن تنتصر هذه هي الطريقة التي أرجوا أن تفهموها حتى نوفر لبلادنا حياة أكرم ولن يتحقق هذا إلا إذا حافظ كل منكم على أهداف الثورة .....لن يستطيعوا القضاء على أهداف الثورة التي هي الآن في دمائكم » [3].

المبحث الثالث: ردود أفعال الثورة:

بعد تفجير الضباط لثورتهم ونجاحهم في تنحية الملك عن العرش، فقد كان لذا ردود أفعل داخلية تمثلت في موقف الشعب المصري، وأخرى خارجية موقف بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً ـ موقف الأحزاب والشعب المصري:

أ ـ موقف الأحزاب:

ـ موقف الوفد: كان أول رد فعل بعد قيام ثورة يوليو فقد سارعت مجموعة منهم إلى تهنئة الضباط لما قاموا به من عمل أمثال "صلاح الدين"، و"عبد الفتاح حسن والنحاس".

ـ موقف السعديون والدستوريون: فقد عقدوا اجتماعا مشتركا يوم 25 يوليو، واتفقوا أن يتوجه إلى قائد الحركة بالتهنئة والتأيد حيث أعلنوا لنجيب ورفاقه تأيدهم للثورة ووقفهم إلى جانبهم، فقد أعلنت صحيفة السعديين تأيدها للثورة.

---

[1] رفيق عبد العزيز فهمي: المرجع السابق، ص 111.

[2] عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص507.

[3] أحمد يوسف أحمد: المجموعة الكاملة لخطاب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، ط1، ج1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995م، ص173.

ـ حزب الكتلة الوفدية والحزب الوطني: فقد اتجها بنفس الاتجاه من حيث التهنئة والترحاب بالحركة، فتوجه مكرم عبيد رئيس الكتلة لزيارة الضباط، وقام عبد الرحمان الرافعي عن الحزب الوطني بتهنئة الحركة في 25 يوليو[1].

ب ـ موقف الشعب:

بعد إذاعة بيان الثورة سارعت جميع الوحدات العسكرية بإعلان انضمامها إلى الثورة فرحين أنه أخيرا من تولى أمرهم ضباط من الجيش المصري، وأصبح الجيش كله تحت سيطرة حركة الضباط التي كان يمثلها "محمد نجيب"، وقد حظيت الثورة منذ الساعات الأولى بتأيد شعبي.

فاستقبل الشعب المصري بمختلف أقطاره بالفرح والبشرى وبكل ارتياح وذلك منذ أن استمعوا إلى بيانها الأول فشعر الشعب أن الحركة ليست لحساب الجيش فقط، بل ولحسابه أيضا. فانطلقوا معلنون تأيدهم بشتى الطرق والمجالات، وانفجرت موجة التأيد الشعبي للثورة .[2]

يقول "جمال عبد الناصر" في كتابه "أسرار الثورة المصرية:" في صباح 23 يوليو كان الناس بين مصدق ومكذب كانت الفرحة تشملهم، ولكنها فرحة تشوبها المخاوف وتنتابوها الظنون والتكهنات لأن البيان الذي طلع عليهم لم يشفي نفوسهم ولم يضئ أمامهم كل المصابيح"[3].

يذكر "أنور السادات" في مذكراته بأن الشعب فوجئ بما حدث، لكن المفاجأة أيقظت وعيه في الحال، فوقف إلى جانب القوات المسلحة لإيمانه بأنها تتولى تصفية حسابه مع العدو[4].

---

[1] مجموعة من المؤلفين: موسوعة الثقافة التاريخية والأثرية الحضارية، المرجع السابق، ص ص21 ـ 22.

[2] عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 506.

[3] جمال عبد الناصر: أسرار الثورة المصرية بواعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية، دار القومية للطباعة والنشر، د م، 1965م، ص 12.

[4] أنور السادات: قصة الثورة كاملة، د د ن، د م، د س، ص 76.

ثانياً ـ موقف بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية:

أ ـ بريطانيا:

بعد تفجير الضباط للثورة حاول الإنجليز جمع معلومات عن هوية الضباط الذين قاموا بهذه الثورة، وقد استغل "جولبورن" أحد ضباط أركان الإنجليز في قناة السويس الذي كان على علاقة قديمة مع أحد الضباط المصريين، فجمع منه معلومات ونقلها إلى وزارة الحربية البريطانية بالقاهرة ومن هذه المعلومات: أن "محمد نجيب" دفع إلى قيادة الحركة بواسطة الضباط الشبان الذين يكنون الكراهية للملك، لذلك فاغتياله لن يؤثر على الحركة، وأن من خطط الانقلاب ونفذه عشرة من الضباط والخوف من التدخل البريطاني كان الدافع وراء إقصاء الملك عن العرش[1].

أرسلت بريطانيا برقية إلى لندن قائلتا نحن نرحب بأي حركة في مصر تهدف إلى القضاء على الفساد كخير سلاح لمقاومة الشيوعية، حتى ولو اضطر إلى التضحية بالعرش والقبول بثورة عسكرية لأن هذه الثورة قد أظهرت حسن نواياها[2].

ومن هنا نستنتج أن الحكومة البريطانية لا ترغب في التدخل في الشؤون الداخلية المصرية، خاصة أن ماورد في بيان الثورة من أن الجيش المصري سيكون مسؤلاً عن حماية أرواح وممتلكات الأجانب قد طمأنهم رغم نجاح حركة الجيش في 23 يوليو 1952م واستيلائها على الحكم وتحكمها في أمور البلاد.

ب ـ الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد عملت الوم أ فور إعلان مصر ثورتها على فتح أبواب معاهدها العسكرية لمصر ومما لا شك فيه أن "عبد الناصر"، "المنظم الحقيقي لحركة الضباط الأحرار"، كان على صلة أكثر وثوقا بالسفارة الأمريكية وقد قام الملك بالاتصال بالسفير الأمريكي "كافري" من أجل حمايته وبناء عليه طلب السفير من رجال الثورة عدم قتل الملك ، وتركه يخرج من البلاد حيا[3].

---

[1] رءوف عباس: المرجع السابق، ص ص 107 ـ 108.

[2] www/ Marefa _ org . 11/40/4/2/2018

[3] حسين محمد أحمد حمودة: المصدر السابق، ص 89.

خلاصة الفصل

وفي الأخير نستنتج أن مصر قبيل ثورة 23 يوليو 1952م كانت تعاني من اضطرابات سياسية تمثلت في فساد جهاز الحكم وعدم استقراره بسبب الصراعات الحزبية، كما عرف اقتصادها حالة من التدهور في جميع قطاعاته أدى إلى سوء الحالة الاجتماعية المتمثلة في انتشار الصراع الطبقي وتغلغل العصبية الحزبية الهدمة، وبسبب هذه الأوضاع المزرية قام الضباط الأحرار بتفجير الثورة المجيدة وكان ذلك يوم 23 جويلية 1952م وكغيرها من الثورات كان لها رد فعل إيجابي من طرف الشعب المصري الذي استقبلها بكل فخر وحماس أما موقف بريطانيا فقد عملت في البداية على إخمادها إلا أنها لم تتمكن من ذلك، فلجأت إلى تقبل الأمر الواقع بدل من تدخل طرف أخر.

الفصل الثاني

الإنجازات الداخلية لثورة يوليو 1952م

المبحث الأول: على المستوى السياسي

المبحث الثاني: على المستوى الاقتصادي

المبحث الثالث: على المستوى الاجتماعي والثقافي

عند اجتياز مصر لأولى خطواتها كان لابد لها من التطلع لسياسة مصر الداخلية، خاصة فيما يخص تصفية الاستعمار من أرضيها وتحسين أوضاعها السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والتعليمية، وللقيام بكل ذلك لا بدا لها من تمسك بالمبادئ التي حددت معالم الطريق أمام الثورة، ووضعت حلول للمشاكل القاسية التي عانى الشعب منها لفترة طويلة، هذا كله من أجل نقل مصر من عهد الإقطاع إلى عهد تسوده مبادئ اشتراكية وحرية وعدالة اجتماعية.

المبحث الأول: على المستوى السياسي:

بعد قيام ثورة يوليو 1952م انتقلت مصر من عهد قديم إلى عهد جديد، حيث أن الثورة انتصرت وثبتت أقدامها في وادي النيل وأعطت للسودان حق تقرير مصيره كما شجعت الجانب المصري والانجليزي على الدخول في مباحثات فيما يخص موضوع قناة السويس والجلاء وكانت هذه المباحثات بين قائد الثورة "جمال عبد الناصر " و "سير رالف ستفنسون " السفير البريطاني فكانت هذه أولى إنجازات الثورة المصرية التي ناضلت من أجل الاستقلال وحصلت عليه بعد معانات طويلة .

أولاً ـ اتفاقية السودان وإعلان الجمهورية:

أ ـ اتفاقية السودان 1953م:

رأى رجال الثورة أن مشكلة السودان كفيلة بحل مشكلة الجلاء لأن بريطانيا تجد عدم حل مسألة السودان ذريعة أو سبب لتأخير الجلاء عن مصر، لذلك عمل "جمال عبد الناصر" على أن يتم إجراء استفتاء عام في السودان من أجل تقرير المصير، وهذا العمل فاجئ الانجليز في حين كان أمرا يصعب عليهم رفضه بعد أن كانوا يطالبون به كمناورة للرد على شعارات وحدة وادي النيل التي رفعتها مصر، ولاعتقادهم أن النظام الجديد لن يقبل بغير ذلك[1].

قامت حكومة الثورة في نوفمبر 1952م بتقديم مذكرة للحكومة البريطانية بشأن الحكم الذاتي للسودان التي تقول « تؤمن الحكومة المصرية إيمانا وطيدا بحقوق السودانيين في تقرير المصير وممارستهم لها ممارسة فعلية في الوقت المناسب و بالضمانات الكافية ..... » [2] .

[1] محمد فايق: عبد الناصر والثورة الإفريقية، دار الوحدة، بيروت لبنان، 1984م، ص 30.

[2] حسن صبحي: اليقظة القومية الكبرى يوليو1952م، ط1، دار المعارف، مصر، 1965م، ص 142.

لقد تم الاتفاق على ذلك في فترة انتقال مدتها 3 سنوات يتم فيها الإدارة الثنائية، وأن يكون للحاكم العام أثناء هذه الفترة السلطة الدستورية العليا تعاونه لجنة خماسية فيها عضوان سودانيان وعضو باكستاني أخر مصري، علاوة على العضو الانجليزي[1].

تقرر تأليف جمعية تأسيسية منتخبة لتقرير مصير السودان على أساس أخذ الاختيارين: ارتباط السودان بمصر على أية صورة أو الاستقلال التام [2]، لقد كانت كل الاحتمالات تشير إلى نجاح الاختيار الأول لأن العلاقات بين الأحزاب السودانية وقادة الحركة المصرية جيدة [3]، وعندما اجتمع مجلس الأمة السوداني في 19 ديسمبر 1955م قرر إعلان استقلال السودان وتكوين جمعية تأسيسية تعطي الاعتبار الكافي لتشكيل حكومة اتحادية [4]، وهذه الأخيرة طلبت من جيش الاحتلال سحب قواته من أجل إجراء الاستفتاء، وفي 1955م سحبت بريطانيا جيوشها وكذلك مصر تاركتا كل الأسلحة الثقيلة التي تملكها هناك، وفي نوفمبر من نفس السنة تم الإجلاء فعلاً[5].

إن مصر لم تطالب بإتمام الاستفتاء، وسارعت بالاعتراف بالجمهورية المستقلة الجديدة التي أعلن استقلالها في 1 يناير 1956م، وكانت أول دولة اعترفت بالسودان، والسبب الذي جعلها على أن لا تصر في إجراء الاستفتاء المنصوص عليه في الاتفاقية، هو إدراكها أن النتيجة لن تكون في صالح الارتباط بمصر. فالحزب الوطني بزعامة "الأزهري" قد تخلى هو الأخر عن هذه الدعوة ووقف مع الاستقلال[6] .

وهكذا فإن مصر بعد استقلال السودان قد فتحت أمامها مجال العمل في إفريقيا كلها بالتزامها وإخلاصها للمبادئ الأساسية وهي تصفية الاستعمار وحق تقرير المصير برغم من أنها لم تحقق الوحدة التي كانت تنشد بها وحدة وادي النيل.

---

[1] محمد فايق: المصدر السابق، ص 30.

[2] إسماعيل أحمد ياغي محمود شاكر: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2، ط3، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001م، ص 66.

[3] أحمد حمروش: ثورة 23 يوليو1952م، المصدر السابق، ص 932.

[4] إسماعيل أحمد ياغي محمود شاكر: المرجع السابق، ص 66.

[5] أحمد حمروش: ثورة 23 يوليو 1952م، المصدر السابق، ص ص945 ـ 946.

[6] محمد فايق: المصدر السابق ص 32.

ب ـ إعلان الجمهورية 1953م:

قامت الثورة بإلغاء بعض الأوضاع التي كانت سائدة، لإقامة حياة ديمقراطية سليمة، فدستور عام 1923م لم يكن يتيح للأمة بشكل جدي وعملي، ولم يكون مصدر السلطات كما كان ينص عليه بل كانت به ثغرات أتاحت للملك أن ينفذ منها إلى طريق الاستبداد والطغيان، ويعلن علي ماهر أن ذلك الدستور لم يكن يساير الديمقراطية الحرة في تطورها.[1]

وفي 10 ديسمبر 1952م أعلنت الحكومة سقوط دستور 1923م، وقامت سنة 1953م بتشكل لجنة لوضع دستور جديد يتفق مع أهداف الثورة [2]، تكونت هذه اللجنة من خمسين عضوا يمثلون مختلف الهيئات والطوائف، وشترك فيها وفديون ودستوريون وسعديون وكذلك الإخوان المسلمون * وأعضاء من الحزب الوطني واجتمعوا على أن نظام الحكم يجب أن يكون جمهوريا ويستفتي الشعب في ذلك الأمر.[3]

وفي العاشر من فبراير 1953م صدر الإعلان الدستوري وهو أول وثيقة رسمية ذكرت اسم مجلس قيادة الثورة[4]،وجاء فيه تولي قائد الثورة مع مجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا، وأن وأن يتألف مؤتمر عام من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء للتستر في السياسة العامة للدولة ويجمع اللواء محمد نجيب ثلاث مناصب وهي رئاسة مجلس الوزراء ورئاسة مجلس قيادة الثورة وقائد عام للقوات المسلحة[5].

في 18 جوان 1953م أعلن مجلس قيادة الثورة باسم الشعب قيام الجمهورية المصرية [6]، وألغيت الملكية في مصر وتعين اللواء "محمد نجيب" أول رئيس للجمهورية وبهذا أصبح لابسوا

---

[1] حسن صبحي: المصدر السابق ص 127.

[2] ناصر الأنصاري : المرجع السابق،ص 262.

* الإخوان المسلمين منظمة سياسية دينية تهدف إلى إقامة الدولة الإسلامية تأسست عام1929م. يُنظر: عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ص 112.

[3] حسن صبحي: المصدر السابق، ص 117.

[4] نخبة من الأساتذة:المرجع السابق، ص 853.

[5] ناصر الأنصاري :المرجع السابق، ص 262.

[6] شوقي الجمل عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ مصر المعاصر، المرجع السابق، ص 69.

القبعات الزرقاء حكمها وحلت الأحزاب في عام 1953م وقدم زعماؤها للمحكمات بتهمة الرشوة والمحسوبية و الفساد السياسي ونهب قوت الشعب وسجن منهم من سجين[1] .

ثانياً ـ اتفاقية الجلاء وتأميم قناة السويس:

أ ـ اتفاقية الجلاء 1954م:

بعد أن توصل الضباط إلى اتفاقية السودان تطلع لإجراء مفاوضات مع المستعمر الانجليزي ليحققوا الحلم الذي طالما راود الشعب المصري في الاستقلال الكامل، وقد استأنفت هذه المفاوضات يوم 11 يوليو 1954م بين الجانب المصري يرأسه جمال عبد الناصر والجانب البريطاني يرأسه رالف ستيفنسون، تم فيها إزالة العقبات التي كانت تعترض سبيل المباحثات، وانتهى الأمر بتوقيع اتفاقية الجلاء الأولى 27 جويلية 1954م[2]، وأسفرت المباحث على اتفاق يتضمن المبادئ الرئيسية للاتفاق المقترح لتنظيم الجلاء على أساسيها[3].

وفي19أكتوبر 1954م تم توقيع الاتفاق النهائي التفصيلي لتنظيم عملية الجلاء [4]. لقد نصت على ما يلي :

1 ـ إلغاء معاهدة التحالف بين البلدين المعقودة في 26 أوت 1936م وكل ما يتعلق بها من المذكرات المتبادلة والاتفاق الخاص بالإعفاءات والميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية في مصر وجميع متفرع عنها من اتفاقيات أخرى .

2 ـ بمقتضى اتفاقية الجلاء كان على القوات البريطانية أن تجلوا جلاء تاما عن الأراضي المصرية خلال عشرين شهرا [5].

3 ـ الاعتراف بقناة السويس كجزء لا يتجزأ عن مصر وعلى أن تكون الملاحة فيها مكفولة لجميع الدول على السواء طبقا الاتفاقية القسطنطينية 1888م[6].

---

[1] أحمد عوف :المصدر السابق، ص 165.

[2] رفيق عبد العزيز فهمي: المرجع السابق،ص 120.

[3] حسن صبحي: المصدر السابق، ص 144.

[4] رفيق عبد العزيز فهمي: المرجع السابق، ص 121.

[5] حسن صبحي: المصدر السابق، ص 144.

[6] شوقي الجمل عبد الله إبراهيم: تاريخ مصر المعاصر، المرجع السابق، ص 70.

4 ـ في حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح لأحد الطرفين فإن الطرف الأخر يقوم في الحال بإنجاده بصفة حليف فتقدم مصر جميع التسهيلات والمساعدة التي في وسعها بما فيها ذلك استخدام موانئها ومطاراتها وطرق المواصلات.

5 ـ لحكومة المملكة المتحدة أن تنقل أية مهمات بريطانية من القاعدة أو إليها على حسب قراراتها ،ولا يجوز أن تتجاوز المهمات القدر المتفق عليه إلا بموافقة حكومة جمهورية مصر[1].

6 ـ الاحتفاظ بالقواعد و المنشأت العسكرية بمنطقة القناة في حالة صالحة إبقاء بعض خبراء المدنين الإدراتها وصيانتها[2].

وفي الأخير اتفاق الطرفان أن يتم الجلاء حيث بدأت المعسكرات البريطانية بالمغادرة واحدة تلوى الأخرى حتى تم جلاء البريطانيين عن أخر معقل كانوا يحتلونه في بور سعيد وهو مبنى البحرية الذي تسلمه الجيش المصري يوم 13 جوان 1956م[3]. واتخذ يوم 18 جوان عيد للجلاء ففيه رفع "جمال عبد الناصر" العلم المصري على مبنى البحرية في بور سعيد ولاشك أن مصر قد اكتسبت كثيرا من هذا الاتفاق الذي أرغمت بريطانيا على قبوله، وما كاد الاتفاق يرم حتى ارتفعت الأصوات في بريطانيا معارضة له في مجلس العموم، وفي الصحافة البريطانية وصارت الحكومة البريطانية عرضة للهجوم عليها من أنصارها وخصومها السياسيين على السواء، وصفت بعض الصحف البريطانية ذلك على أنه أعظم استسلام في تاريخ بريطانيا وهكذا تكون اتفاقية الجلاء قد حققت أمنية مصر التي كانت تصبو إليها منذ زمن طويل وهي جلاء القوات البريطانية[4].

بعد انتهاء فترة الانتقال ألغي مجلس قيادة الثورة و أعلن في 16 يناير 1956م عن دستور جديد[5]، وبرنامجه هو برنامج الثورة وأهم محتواه ذلك الدستور أنه جاء تعبير عن أرادة الشعب، كما كما اقر الدستور في المادة الأولى أن مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة، وأنها جمهورية ديمقراطية

---

[1] رفيق عبد العزيز فهمي: المرجع السابق ص 124.

[2] شوقي الجمل عبد الله إبراهيم: تاريخ مصر المعاصر، المرجع السابق ص 70.

[3] أحمد حمروش: ثورة 23 يوليو1952م، المصدر السابق، ص 402

[4] حسن صبحي: المصدر السابق، ص 145.

[5] طارق البشري: الديمقراطية والنظام 23 يوليو، المرجع السابق، ص 106.

وأن الشعب جزء من الأمة العربية [1]، وقد تبنى الدستور مبدأ الجمهورية الرئاسية ويختار رئيس الجمهورية باستفتاء شعبي عام، ويعين الوزراء ويرأس مجالسهم ويضيع السياسة العامة للدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ويعتبر القائد الأعلى للجيش ورئيس مجلس الدفاع، أما السلطة التشريعية فيتولها مجلس الأمة [2]، وبهذا يكون دستور 1956م أول دستور مصري يقرر أن الشعب جزء من الأمة العربية.

ب ـ تأميم قناة السويس:

لقد اهتمت الحكومة بعد الثورة بتنفيذ مشروعاتها الهامة ومنها مشروع السد العالي فهو أهم مشروع في حياة الشعب لتوفير وتنظيم الاستفادة بمياه الري، لأن لهذا المشروع أثار إيجابية وهي فوائد اقتصادية: منها الزراعة والنقل البحري أما الاجتماعية نقص البطالة ومنح فرصة عمل للشعب إضافة إلى زيادة الدخل القومي وتوفير الأمان المائي لمصر.

ففي أواخر 1955م بدأت محدثات تمويله مع البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية وكذالك بريطانيا، وفي 1956م سارع الاتحاد السفياتي يطالب بمساعدة مصر في هذا المشروع.

عند إتمام الاتفاق بين مصر والبنك الدولي ، أعلنت بريطانيا والو لايات المتحدة الأمريكية رفضهما لهذا المشروع ووقفتا ضد "جمال عبد الناصر" رئيس الجمهورية المصرية من أجل إيقاف المشروع[3].

بعد رفض هذا المشروع أعلن جمال عبد الناصر يوم 26 يوليو 1956م تأميم قناة السويس وكان ذلك قبل أن يمضي أربعون يوم من جلاء قوات الاحتلال البريطاني للمنطقة[4].

تأكيداً على ذلك أصدر جمال "عبد الناصر" قانون 285 لسنة 1956م بتأميم شركة قناة السويس، حتى تستطيع مصر بموارد القناة السير قدما في بناء اقتصادها، ووضح بأن مسألة القناة كبيرة الصلة بمركز الشرق الأوسط الجغرافي وأهميته الاسترتيجية بما يعانيه من فقر وحاجته الاستغلال موارده ورفع مستواه الاجتماعي[5].

---

[1] حسن صبحي: المصدر السابق ص 129.

[2] طارق البشري: الديمقراطية والنظام 23 يوليو، المرجع السابق، ص 106.

[3] محمد مصطفى صفوت: إنجلترا وقناة السويس 1854م ـ 1956م، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د س، ص 225.

[4] أحمد حمروش: قصة ثورة 23 يوليو1952م خريف عبد الناصر، المصدر السابق، ص38.

[5] محمد مصطفى صفوت: المصدر السابق، ص 225.

وقد نص على أن تنتقل للدولة المصرية جميع ما للشركة من أموال وحقوق وما عليها من التزامات وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة حاليا على إدارتها، وتعويض جملة أسهم شركة القناة فيعوض المساهمون، إضافة إلى إنشاء هيئة مستقلة للإدارة القناة [1]. وتشكلت هذه الهيئة من المستشار "بهجت بدوي" رئيساً والمهندس "محمود يونس" نائباً والمهندس "عبد الحميد أبو بكر" سكرتيراً عاماً للهيئة وأعضاء آخرون، وقد ردت الدول الاستعمارية على هذا رداً عنيفاً لأنها كانت تعمل جاهدة لمد أجل الالتزام الذي كان مفروضاً أن ينتهي في 16 نوفمبر 1968م، فأصدرت حكومة انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بياناً في لندن ادعت فيه أن الشركة العالمية لقناة السويس ذات طابع دولي فليس من حق الحكومة المصرية أن تؤمم القناة. لكن الحكومة المصرية لم تبق صامدة وردت على هذا الإدعاء ـ فذكرت أن شركة قناة السويس ـ شركة مصرية تخضع لقوانين البلاد[2].

لقد كان لهذا التأميم ردود أفعال في ثلاث مجالات:

1 ـ المجال الاقتصادي:

صدرت إنجلترا وفرنسا والوم أ بيانا ثلاثيا أكدت فيه الصفة الدولية لقناة السويس وضرورة ضمان دولتيها، فالحكومة البريطانية قررت تجميد أرصدة مصر ومنع تعاملها بالإسترليني كما شاركتها الحكومة الفرنسية في قراراتها وبأن الحكومة المصرية حاولت من جانبها وحدها إنهاء ما أسمته الدولتان نظام الإدارة الدولي لقناة السويس الذي أكدته وأكملته اتفاقية 1888م[3]. وقد صرح إيدن: « صحيح أن القناة تجري في أرض مصر ولكنها ليست حيوية لها كما هي حيوية لغيرها من دول العالم وأن مسألة القناة مسألة حياة أو موت للجميع لأنه بغير البترول الذي ينقل عبرها تتوقف الصناعات ووسائل النقل في بريطانيا، وفي رأيه أن بريطانيا تتعرض لكثير من الأخطار إذا لم تتخذ الاحتياطات اللازمة[4]» .

---

[1] محمد مصطفى صفوت: المصدر السابق، ص 225.

[2] شوقي الجمل عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ مصر المعاصر، المرجع السابق، ص 72.

[3] محمد مصطفى صفوت: المصدر السابق، ص 226.

[4] نفسه، ص228.

2 ـ المجال الدبلوماسي:

قامت كل من فرنسا وإنجلترا والوم أ بعقد مؤتمر في لندن من أجل وقف الرأي العام ضد مصر وأن هذا المشروع يهدد سلامة وأمن الشرق الأوسط فالدعوة كانت موجهة إلى 24 دولة منها (مصر، إيطاليا، الهند، روسيا، اليابان، البرتغال .....الخ)[1].

رفضت مصر الحضور بحجة أن هذا المؤتمر ليس دوليا لأنه لم يتم دعوة كل الدول التي تمر سفنها في القناة وليس له الحق في مناقشة ما يتعلق بسيادة مصر، تبلورت فكرة الدول الثلاث في اقتراح "لدالاس" وعدلته يقول "دالاس" « وجوب إنشاء نظام محدد لضمان حرية الملاحة في القناة ،وصيانة القناة وأيضا فصل إدارة قناة السويس عن النفوذ السياسي لأي دولة من الدول وكذلك احترام سيادة مصر ..... الخ » [2].

3 ـ المجال العسكري:

بسبب فشل المؤتمر الأول في لندن عملت كل من الدول الثلاث على اجتماع ثاني لمؤتمر لندن 19 سبتمبر 1956م، تقرر فيه تكوين "جمعية المنتفعين بقناة السويس". التي تشكلت في أكتوبر 1956م والهدف منها تسلم رسوم المرور في القناة وتولي مراقبة حرية الملاحة فيها. وأمام الضغط المتزايد لعدم استخدام القوة ضد مصر من أي طرف تظاهرت بريطانيا وفرنسا بتأيد فكرة الحل السلمي[3]، وعلى إثر ذلك بعثا بمذكرة إلى مجلس الأمن فعرضت القضية لمدة تسعة أيام، في البداية كانت سرية وبعد قرر جماعي أصبحت علنية وقامت على مبادئ ستة منها احترام سيادة مصر، أن تكون الملاحة في القناة حرة ومفتوحة دون تميز.هذا كله من أجل التظاهر للرأي العام العالمي بأنهما قد استعملتا كل الوسائل مما يبرر تدخلهما العسكري[4].

رغم موافقة مصر على المبادئ الستة إلا أن الحكومتان الإنجليزية والفرنسية تخليا عن سياسة السلام وسياسة العمل على صون التوازن السلمي في شرقي البحر الأبيض المتوسط، ورأت

---

[1] محمد مصطفى صفوت: المصدر السابق، ص 234.

[2] نفسه، ص 235.

[3] رءوف عباس: المرجع السابق، ص 194.

[4] أحمد حمروش: ثورة 23 يوليو1952م، المرجع السابق، ص 467.

الحكومة البريطانية أيضا التخلي عن معاهدة 1954م بينها وبين مصر، قررت الحكومتان التعاون مع إسرائيل والقيام بأعمال عدوانية ضد مصر[1].

في أكتوبر 1956م هاجمت إسرائيل مصر واشتبكوا مع قواتها، فعلمت مصر أنهم يريدون الاستيلاء على القناة لذلك خاضت مصر معها معارك كثيرة[2].

ففي اليوم الثاني قدمت إنجلترا وفرنسا إنذار للحكومة المصرية بتسليم بور سعيد والسويس والإسماعيلية، لكن الحكومة رفضت ذلك وأعلنت بأنها ستدافع عن أرضيها وستحصل على الاستقلال، لذلك عملت على نقل جيشها إلى غربي القناة حتى تستطيع مقاومة نزول القوات الانجليزية والفرنسية في القناة وفي مصر .

غارت الدولتان على الأراضي والمدن المصرية خاصة القاهرة ومنطقة القناة وهاجمتا أيضا المطارات والمباني الحربية لكن المصرين قاوموا ذلك بكل شجاعة وافتخار، سواء في البر أو البحر. فلقد ثار الرأي العام العالمي الحر وهيئة الأمم المتحدة على الاعتداء الثلاثي في مصر وضربها بالقنابل لأن مجلس الأمن عمل على حل مشكلة القناة بالسلم لذا كان عليها التدخل لوقف هذا الاعتداء لأنه تم إعلان حقوق الإنسان، وإلا فقدت مركزها نهائيا، طالبت المعارضة العمالية بضرورة احترام قرارات هيئة الأمم المتحدة الذي اشتركت بريطانيا في إنشائه كأداة للمحافظة على سلم العالم وسلامه[3].

أما في مصر ناضل المصريون نضالا عنيفا قضى على اعتقاد إنجلترا وفرنسا من أنها ستنهار بسرعة أمام أعدائها. ومن نتائج هذا العدوان: انسحبت القوات البريطانية والفرنسية أما القوات الإسرائيلية كانت مترددة في الانسحاب، ونظرا لأن الانسحاب كان جله بسبب إيجاد هيئة الأمم المتحدة أصرت إسرائيل أن تعسكر في الجانب المصري من خطوط الهدنة ولكن لم يحدث ما كانت تطمح له، وترتب عن انسحاب هذه القوات المعادية عن البلاد : ألغت مصر معاهدة 1954م مع بريطانيا على اعتبار أن بريطانيا بعدوانها على مصر قد تصرفت على أساس أن الاتفاق الذي عقدته مع في 19 أكتوبر 1954م كأن لم يكن. احتفظت مصر بقناة السويس تحت يديها،

---

[1] محمد مصطفى صفوت: المصدر السابق، ص 262.

[2] محمد عبد الرحمان حسين : نضال الشعب المصري1798م ـ 1956م، منشأت المعارف، الإسكندرية، د س، ص 334.

[3] محمد مصطفى صفوت: المصدر السابق، ص ص 264 ـ 265.

كشف العدوان عن حقيقة هامة هي أن بريطانيا وفرنسا تكرهان فكرة التضامن العربي لقد كان نجاح مصر في تأميم شركة قناة السويس أكيدا، وصادرت كافة المؤسسات وشركات بريطانيا وفرنسا في مصر، اهتزاز مكانة الدول الاستعمارية واشتداد حركة مقاومة الاستعمار[1] .

بعد العدوان الثلاثي تعطلت الملاحة في قناة السويس فعانت الدول الأوروبية من ذلك بسبب صعوبة وصول شاحنات البترول التي كانت تمر بالقناة إلى البحر الأبيض المتوسط فأوروبا ومنه اضطرت لاستخدام طريق الرجاء الصالح فارتفعت أسعار البترول ـ وتوقفت العديد من الصناعات في أوروبا، وقد نتج عن هذا الجوع والبطالة[2].

تضاعفت جهود تطهير القناة بعد انتهاء العدوان وإعادة الملاحة بها وعادت الخبرة المصرية العمل في ورشات القناة ومنها سارت الملاحة فيها بدقة وفي 12 يوليه 1958م وقع اتفاق بين مصر وممثلي الشركة السابقة وتم فيه حل كل المشكلات المعلقة. بعد تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية عملت الإدارة المصرية على إنشاء مشروعات لتطوير القناة وتحسين الملاحة فيها ومن هذه المشروعات:

1 ـ مشروع عام 1961م زيادة القطاع المائي وزيادة الغاطس المسموح به

2 ـ مشروع عام 1965م لزيادة القطاع المائي وزيادة الغاطس مرة أخرى من أجل زيادة عدد السفن العابرة للقناة.

3 ـ مشروع عام 1974م يهدف لتطوير القناة بعد إغلاقها ثمان سنوات بسبب الحرب وكذلك من أجل مرور غالبية الناقلات للبترول[3].

وفي الأخير نستنتج أن مشروع تأميم قناة السويس ساهم في تطور الاقتصاد المصري، وساعد على نقص البطالة، كما جعل مصر نقطة مرور هامة في إفريقيا.

المبحث الثاني: على المستوى الاقتصادي:

شهدت مصر بعد قيام ثورة يوليو 1952م تغيرات جوهرية في مختلف جوانب الاقتصاد المصري، فبدأت في إخراج سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج إلى حيز الوجود واتخذت لذلك

---

[1] محمد مصطفى صفوت: المصدر السابق، ص266.

[2] شوقي الجمل عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ مصر المعاصر، المرجع السابق، ص 73.

[3] نفسه.

أساليب متنوعة في مختلف القطاعات سواء كانت الزراعة أو الصناعة والتجارة. فيما يتعلق بقطاع الزراعة بدأت بتحديد الملكية الزراعية من خلال إصدارها لبعض القوانين كقانون الإصلاح الزراعي، أما فيما يخص الصناعة والتجارة فقد قامت بإنشاء العديد من المصانع وعملت على تمصير أغلب البنوك والشركات لتحقيق السيطرة الكاملة على الاقتصاد المصري من أيادي الأجانب.

أولاً ـ المجال الزراعي:

كانت الزراعة من أهم ملامح الاقتصاد المصري وأكثر القطاعات تأثيرا عليه حيث كانت من أهم المشكلات الجذرية للثورة المصرية، لهذا لجأت مصر لتحسينه، من خلال وضعها لبعض القوانين واستصلاحها لأراضي الزراعية للنهوض به

1 ـ قانون الإصلاح الزراعي:

كان قانون الإصلاح الزراعي من أهم الخطوات التي أقدم عليها النظام الجديد فبدأت الثورة بتحديد الملكية الزراعية وأصدرت قانون الإصلاح الزراعي الذي يعد نقطة البداية في سلسلة التحولات التي طرأت على عناصر هيكل الزراعة المصرية، وأهم ماجاء به هذا القانون الذي صدر في 9 سبتمبر 1952م أنه حدد الملكية الزراعية بما لا يزيد عن المئاتي فدان لشخص واحد [1]، مع إعطاء الملك حق منح مئة فدان أخرى لأفراد أسرته ثم يستولي على الزيادة بالتعويض فقد شمل الإصلاح في هذه الفترة 1789 مليك، وخضعت لتعويض مساحة قدرها حوالي 650 ألف فدان، كما قرر قانون 1952م تخفيض القيمة الإيجارية ووضع حد أدنى لأجر العامل الزراعي وتكوين جمعيات تعاونية[2].

وفي عام 1961م صدر قانون ثاني الإصلاح الزراعي 15 يوليو انخفضت الملكية الزراعية من 200 فدان إلى 100 فدان كما حدد هذا القانون نسبة الأراضي المستأجرة بما لا يزيد عن50 فدان[3]، ولكن ذلك لا يسري على الشركات والجمعيات التي تستصلح الأراضي لبيعها أو

[1] جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1996م، ص 50.

[2] فوبليكوف وآخرون: المرجع السابق، ص 82.

[3] عبد الوهاب محمد الزنتاني: جمال عبد الناصر رجل العرب من الميلاد إلى الرحيل، ط1، دار الغريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2010 م، ص 71.

الشركات الصناعية التي تمتلك الأراضي للاستغلال الصناعي، وقدر ثمن الفدان من الأراضي المستولي عليها ب عشرة أضعاف القيمة الإيجارية وقدرة هذه القيمة بسبعة أمثال الضريبة [1]، أي حوالي عشرين أو ثلاثين جنيه، وإن المالك ليس من حقه أن يسترد الأرض الزراعية من زراعيها، حتى ولو كان هو نفسه يريد أن يزرعها[2].

قامت الحكومة المصرية ب توزيع الأراضي المستولى عليها على صغار الفلاحين بحيث تكون لكل منهم ملكية صغيرة لاتقل عن فدين ولا تزيد عن خمسة [3]، وما زاد على الحد الأقصى في كل مرة كانت تجرى مصادرته وتوزيعه على المعدمين من الفلاحين الذين لم يكونوا يملكون شيء، ولقد كان لهذا القانون تأثير كبير أدى إلى هبوط حوالي عشرة ألاف مالك من الطبقة العليا المسيطرة، وصعود حوالي مليوني فلاح مستفيد من توزيع الأراضي المصادرة ومستفيد من قوانين التنظيم العلاقة بين الملك والمستأجر، إضافة إلى ذلك قام بتنظيم استغلال زراعي للموارد الأرضية والمائية عن طريق التجميع المحصولي وتنظيم الدورة الزراعية، كما ساهم في نشر تعاونيات الخدمية في كل المناطق الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج وتسويق المحاصيل الرئيسية[4].

وفي سنة 1964م صدر قانون جديد يلغي التعويض المنصوص عليه بقانون الإصلاح الزراعي عن الأراضي المستولي عليها من الإقطاعيين وقد تم الاستيلاء على حوالي مليون فدان من أراضي الإقطاعيين وتم توزيعها على 332 ألف أسرة، وقد أدى ذلك تحسين أوضاع الفقراء في الريف[5].

استطاع الإصلاح الزراعي أن يعيد توزيع الدخل بين الفلاحين العاملين في الأرض وبين الملاك الغائبين عن الأرض وهو ما يتماش مع العدالة الاجتماعية ويقرب بين الطبقات الاجتماعية.

---

[1] حسن صبحي: المصدر السابق، ص123.

[2] أحمد شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامي، ط7، ج5، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1986م، ص 546.

[3] حسن صبحي: المصدر السابق ص 123.

[4] مجدي حماد: ثورة 23 يوليو 1952م، ط1، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، 1992م،ص ص 161 ـ 163.

[5] فوبليكوف وآخرون: المرجع السابق، ص 116.

2 ـ استصلاح الأراضي:

شهد النصف الأول من القرن العشرين نشاط ملحوظ في استصلاح أراضي البور في شمال الدلتا والتوسيع في مشاريع الري وإقامة السدود والقناطير .

بعد عام 1952م أخذت مشاريع الاستصلاح الأراضي دفعة قوية حيث عملت مصر على استصلاح واستزراع الأراضي ففي الفترة (1953م ـ 1959م) بدأ تدخل الدولة بشكل مباشر في عملية الاستزراع فقد بلغت المساحات المزروعة خلال هذه الفترة حوالي 79 ألف فدان بداخل الوادي، وفي المناطق الصحراوية بمعدل 11 ألف فدان، وأهم المحاصيل الزراعية التي اتجه إليها المزارعون هي تلك المحاصيل التي تتسم بارتفاع الطلب عليها في الأسواق العالمية، كالقطن والأرز والفل السوداني والفواكه والخضروات، سيطرت هذه المحاصيل على التركيب المحصولي للزراعة المصرية ففي عام 1960م احتلت هذه المحاصيل 97 %من المساحة المحصولية. ازداد استصلاح الأراضي بدأ بشكل كبير منذ (1960م إلى 1965م) قد بلغ متوسط المساحات المستصلحة خلال هذه الفترة إلى حوالي 536,4 ألف فدان بواقع 107 ألف فدان سنويا[1].

3 ـ إنشاء الجمعية التعاونية:

قامت الثورة المصرية بإنشاء جمعيات تعاونية من شأنها تقديم مساعدات لصغار الفلاحين تمثلت هذه في البذور والأسمدة والآلات الزراعية إضافة على التسويق المحصول وتقديم مبالغ مالية بدون فائدة كما ساهمت في حماية الفلاح من المضاربات من قبل التجار والوسطاء، وتعتبر قناة اتصال رئيسية بين الدولة والفلاحين، وتعد المصدر الوحيد للائتمان الذي ادخل لأول مرة سنة 1957م[2].

4 إنشاء السد العالي:

في طريق بناء ودعم الحياة الاقتصادية فكرة حكومة الثورة في بناء السد العالي بأسوان حيث وضع "جمال عبد الناصر" الحجر الأساسي له في 9 يناير 1960م[3]، الذي سيزيد الرقعة

---

[1] خيري أبو العزايم: تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية الاقتصادية، د ن، د م، د س، ص 133.

[2] نفسه، ص 117.

[3] محمود شاكر: التاريخ الإسلامي "التاريخ المعاصر واد النيل مصر والسودان 1924م ـ 1979م"، ط1، ج13، المكتب الإسلامي، بيروت، 1991م، ص 149.

الزراعية بما لايقل عن مليوني فدان فضلا عن 10 مليون كيلوات سنويا من الكهرباء اللازمة لإدارة المصانع والمدن والقرى[1].

يعتبر السد العالي مشروعا متعدد الأغراض تشمل أهدافه أغراض الري وتحسين الملاحة والوقاية من الفيضانات في جميع السنين [2]، ومنذ أن أنشئ السد العالي بسعته التخزينية الكبيرة أمكن ضمان معدل ثابت تقريبيا لتدفق الماء كما ساهم في الإنتاج الزراعي بحيث انتقلت زراعة الذرة الخريفي ذات المحصول الضئيل إلى زراعة الذرة الصيفي التي تعطي محصولا وافرا،كما ساهم في خلق فرص عمل جديدة لملايين السكان أدت إلى زيادة كبيرة في الدخل القومي وبفضله بدأ الإنتاج المحلي يتحسن حيث وصل معدل التنمية في سنة 1967م إلى 6,9%[3].

ثانياً ـ الصناعة والتجارة:

أ ـ الصناعة

عندما تولت الثورة مقاليد الحكم في مصر اتجهت إلى الصناعة باعتبارها الجناح الثاني لعملية التنمية وتمثيل المجال الذي يمكن أن يفتح أفاقا للنمو الاقتصادي، لذا وجه قادة الثورة جل اهتمامهم إلى الصناعة في الخمسينيات وبداية التسعينيات، ففي أول يوليو 1956م أنشئت أول وزارة للصناعة في مصر وأسندت إلى عزيز صدقي وضع أول برنامج للسنوات الخمس للصناعة [4]. وعرف هذا البرنامج ببرنامج التصنيع الآلي أو برنامج السنوات الخمس الصناعية وكان يهدف إلى العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل ما يمكن إنتاجه محليا من المنتجات الصناعية، التي يمكن أن تجد سوقا للتصدير إلى الأسواق العالمية[5].

وبفضل هذا البرنامج شهدا قطاع الصناعة ارتفاع كبير لبعض المنتجات مثل إنتاج القطن الذي يعتبر مورد كبير تعتمد عليه مصر في اقتصادها فقد شهد ارتفاع ملحوظ بنسبة 71%، إضافة إلى منتجات أخرى مثل الاسمنت والورق والسكر.....الخ التي شهدت زيادة كبيرة ساهمت

---

[1] محمد عبد الرحمان حسين: المصدر السابق، ص 321.

[2] مجدي حماد: المرجع السابق، ص 169.

[3] خيري أبو العزايم: المرجع السابق، ص 135.

[4] مجدي حماد: المرجع السابق، ص 143.

[5] نخبة من الأساتذة: المرجع السابق، ص605.

بشكل كبير في رفع الإنتاج الصناعي وارتفاع نسبة الأجور الصناعية وازدياد رأس مال الشركات الصناعية فقد أدى هذا إلى زيادة الدخل القومي[1].

كما برزت قطاعات صناعية جديدة مثل التعدين وصناعة الآلات والماكينات والصناعة الكيماوية والحربية[2]، وقد تمكنت مصر خلال فترة قصيرة بإنشاء مصانع كثيرة، حيث أقمت مصانع للحديد والصلب والألمنيوم والترسانات البحرية والسيارات والإسمنت والأسمدة والعزل والنسيج .....الخ[3].

وفي سنة 1957م تمكنت مصر من اكتشاف مناجم جديدة هامة من الحديد ولاسيما من البترول وتم بناء مصنع جديد للوقود الذري[4]، وبدأ تشغيل عدد كبير من المؤسسات الصناعية ومن بينها مصنع الحديد والصلب ويعد أكبر المصانع في الشرق الأوسط [5]، وبفضل هذه المصانع ارتفعت قمة التصنيع ففي الفترة (1954م ـ 1963م) بلغ متوسط معدل نمو الإنتاج الصناعي نحو10 % سنويا، وأدى ذلك كله إلى ارتفاع نصيب الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من 17% سنة 1958م إلى 23 % سنة 1965م أما في الصادرات زاد إلى 25%[6].

نجحت الثورة بفضل برنامج السنوات الخمس الصناعية في إقامة قاعدة صناعية خصبة ومستقلة وأصبحت الصناعة تحتل المرتبة الأولى في الإنتاج.

ب ـ التجارة:

عملت الحكومة المصرية بعد 1952م في التحكم على قطاع التجارة، حيث عمدت على محاولته التدخل في إدارة الاقتصاد المصري وإعادة هيكلته، وتدخلت بشكل مباشر في تنظيمه .

---

[1] عبد الوهاب محمد الزنتاني: المرجع السابق، ص75.

[2] فوبليكوف وآخرون: المصدر السابق، ص112.

[3] مجدي حماد: المرجع السابق ص147.

[4] جاك رومال ماري لوروا: تق كمال جنبلاط، تر رميون نشاطي، جمال عبد الناصر من حصار الفالوجة حتى الاستقالة المستحيلة، ط5، دار الأدب، بيروت، 7919، ص133.

[5] فوبليكوف وآخرون: المصدر السابق، ص112

[6] جلال أمين : قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2012م، ص51.

لعبت الدولة دورا هاما في هذا المجال، في حين سيطرة على جانب كبير من قطاع النقل الداخلي كما أصبحت الحكومة المشتري الرئيسي للمحاصيل الأساسية والمصدر الأساسي لإمداد الفلاحين بمستلزمات الإنتاج من خلال الجمعيات التعاونية[1].

كما لجأت إلى تأميم التجارة الخارجية من خلال تمصير العديد من الشركات والبنوك بإصدارها قوانين لذلك :

1 ـ إنشاء المؤسسات الاقتصادية 13 يناير 1957م بتنمية الاقتصاد القومي ووضع سياسة استثمار أموال المؤسسات، بما يحقق مصلحة الاقتصاد القومي.

2 ـ تمصير البنوك بحيث تقوم بأعمال البنوك في مصر شركات مساهمة مصرية يملك المصريون أسهمها كما يتولى مصريون إدارتها.

3 ـ تمصير الوكالات التجارية في أسعار الحاجيات الضرورية المستوردة[2].

تمكنت حكومة الثورة في أبريل 1957م بتنصير كافة الشركات البريطانية والفرنسية العاملة في مجالات الصناعة والتجارة والمواصلات والمقاولات وغيرها، كما استطاعت عام 1962م من تأمين البنوك والشركات البلجيكية والإيطالية[3].

وبفضل قوانين التمصير والتأميم اقتضت مصر بأرباح الشركات الأجنبية لكي تساعد على رخاء البلاد.[4]ونقل الاقتصاد من سيطرة الأجانب إلى أيدي الشعب[5].

وبعدما تمكنت الدولة من تمصير العديد من الشركات والبنوك للحد من التدخل الأجنبي. لجأت إلى الحد من الواردات وتنمية الصادرات، فبدأت أولا بتطبيق بعض الإجراءات التنظيمية في مجال المعاملات الخارجية مثل ترخيص الاستيراد ونظام حصصه، ومنح علاوات تشجيعية لبعض الصادرات، وأيضا قامت الدولة بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات وأعطت أولوية الاستراد للسلع الضرورية للحد من ارتفاع نفقات المعيشية والسلع الإنتاجية لدعم محاولات التنمية[6].

---

[1] خيري أبو العزايم: المرجع السابق، ص 121.

[2] حسن صبحي: المصدر السابق، ص 131.

[3] فوبليكوف وآخرون: المصدر السابق، ص 103.

[4] عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 523.

[5] إبراهيم الفاعوري: تاريخ الوطن العربي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010م، ص 378.

[6] خيري أبو العزايم: المرجع السابق، ص120.

وقد نتج عن الاستراتيجية التي انتهجتها مصر في رفع اقتصادها، فتمكنت من تحقيق معدل أعلى للتنمية طوال هذه الفترة من 1956م إلى 1970م حيث بلغ متوسط النمو 9،5 وبدأت بالتصدير لبعض متوجاتها كالاسمنت والقطن والأرز وبعض الخضروات والفواكه إلى دول القارة الإفريقية ودول الخليج العربي[1] .

في عام 1956م أصبح الاتحاد السوفياتي أكبر مستورد للقطن المصري، كذلك فقد أصبحت تشيكوسلوفاكيا والصين الشعبية، ألمانيا الديمقراطية ويوغسلافيا من أكبر الدول التي كانت تتعامل مع مصر[2]. في سنة 1958م وصلت حصة البلدان الاشتراكية في التجارة الخارجية في مصر 41,5 إضافة إلى ذلك توسعت علاقاتها التجارية مع العديد من الدول كاليابان والهند واندونيسيا وغيرها من دول آسيا وبفضل إقامة علاقات تجارية متكافئة مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى استطاعت مصر تحطيم الحصار الاقتصادي[3].

المبحث الثالث: على المستوى الاجتماعي والثقافي:

عاشت مصر أوضاع مزرية في شتى مجالاتها خاصة المجال الاجتماعي والثقافي فقد وصلة إلى درجة لا يمكن أن تحتمل لهذا وضعتها الثورة المصرية من بين إنجازاتها وعملت على تحسينها من أجل النهوض ببلد رقي ومزدهر.

أولاً ـ في المجال اجتماعي:

كانت معانات المجتمع المصري في فترة ما قبل الثورة سبب من أسباب قيامها فهي تعتبر العصر الذهبي للأهالي مصر الذين كانوا أشد المعاناة من الظلم وفقدان مبدأ العدالة الاجتماعية لذلك جعل الضباط المسألة الاجتماعية من بين مبادئها الستة .

بعد نجاح الثورة اهتمت الحكومة بالأسرة وعملت على نجاح المشكلات الاجتماعية كبناء الوحدات المجمعة خاصة الريف والمساكن الشعبية وأدخلت المياه النقية في القرى .....الخ[4].

والإصلاح الزراعي تلقى اهتمام كبير لأنه لمس عصب المسألة الاجتماعية وكان بداية مشروعها

---

[1] نخبة من الأساتذة: المرجع السابق، ص244

[2] فوبليكوف وآخرون: المصدر السابق، ص102.

[3] نفسه.

[4] شوقي عطا الله عبد الله عبد الرزاق: تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر من الفتح العثماني إلى الوقت الحاضر، دار المعارف المعارف الجامعية، مصر، 2012م، ص 148.

الاجتماعي وإعادة تنظيم وتشكيل مجتمع مصر، كما عمل هذا الإصلاح على إعادة توزيع الثروة في الريف، وفتح قنوات عديدة للمحرك الاجتماعي والسيولة الطبقية [1]. وأصدرت عدة قوانين اشتراكية لتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين، فقد كفلت حقوق العمال الزراعيين والصناعيين وجعلت الآلات ملكا للعمال، حددت ساعات العمل للعمال إضافة إلى اشتراكهم في أرباح الشركات التي يعملون بها[2].

استمرت هذه القوانين في الصدور إلى 1963م لذلك يمكن أن نعتبره ثورة اجتماعية لأنها قربت بين الطبقات فقد نصت على:وضع الدولة يدها على كافة الشركات والبنوك ذات رءوس الأموال الكبيرة فانتهت بذلك تماما الرأسمالية من البلاد، تحددت ملكية الفرد ب ـ 100 فدان، مشاركة العمال في إدارة مصانعهم وفي أرباحها وأخيرا تخفيض إيجارات المساكن .[3]

استطعت مصر أن تقيم عدالة اجتماعية وذلك عن طريق إقامة الوحدات الصحية التي من خلالها تحسنت فرص المصرين في الحصول على الغذاء، وصلت تغذية الفرد المصري إلى المستوى العالمي المقبول، والرعاية الطبية كانت جيدة وملائمة للشعب المصري بسبب تزايد الأطباء مما أدى إلى انخفاض عدد الوفيات خاصة الأطفال، وأقامت أيضا الجمعيات الزراعية، كما أصدرت قوانين للتأمينات الاجتماعية والمعاشات للموظفين والعمال، وكذلك تحديد ساعات العمل واشتراك العمال في مجالس إدارة الشركات والمصانع وتحديد نسبة لهم من الأرباح، ومنح المرأة حق الانتخاب والترشح لمجلس الأمة، فدستور 1956م نص على مساواة المرأة بالرجل قي الحقوق السياسية وتم إفساح مجال واسعا لتعليم المرأة المصرية. لقد ألغت أيضا الطبقات بين الشعب المصري ومعاملة العمال كسلع تباع وتشترى ويخضع ثمنها للضاربة في سوق العمل.

ثانياً ـ في المجال الثقافي:

كان النظام التعليمي في مصر يتسم بخاصيتين بارزتين أولهما ضيق القاعدة بحيث لم يكن يستفيد من الفرص التعليمية المتاحة سوى أبناء الطبقات الميسورة، والثانية هي التشتت والتناقض

---

[1] مجدي حماد: المرجع السابق، ص ص 180 ـ 181.

[2] شوقي عطا الله عبد الله عبد الرزاق: تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر من الفتح العثماني إلى الوقت الحاضر، المرجع السابق، ص 149.

[3] عبد العزيز نوار: المرجع السابق، ص 328.

في البرامج والأهداف وهناك أنظمة فرعية لا تربط بعضها بالبعض كنظام التعليم الديني (الكتاتيب، الأزهر) ونظم التعليم الأجنبي الخاص (فرنسي، إنجليزي، ألماني) ونظام التعليم العام الحكومي والأهالي[1].

مع بمجيء الثورة انقلب نظام التعليم في مصر وأصبح نظام قومي موحد ومجاني، وتعليم أجنبي وأهلي لكن يخضع لإشراف صارم من الدولة، واتجهت هذه الأخيرة للتوسع في التعليم الابتدائي ليشمل كل الملزمين، وفي جويلية 1960 افتتحت محطة التلفزيون وقد تضاعف نشاطها وأصبح هناك عدة قنوات وتنوع الإرسال[2].

توسعت الحياة التعليمية بشكل كبير لأنها كانت مجانية بحيث ارتفع عدد التلاميذ والطلاب في مراحلها المختلفة ولكي يتحقق التعليم المجاني واقعياً بنت حكومة الثورة المدارس والمعاهد، وجامعات على طول أراضي مصر [3]، ولم تعد هناك قيود مادية أو اجتماعية تحول بين الموهوبين ومواصلة التعليم، وضمنت لهم حق العمل لكافة خريجي الجامعات والمعاهد[4]، كما كان هذا باب خير على أبناء العمال والفلاحين الذين عاشوا على هامش الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المصرية[5].

في عام 1960م احتلت الجمهورية العربية المتحدة المرتبة الثالثة في المؤتمر العلمي العالمي التابع للأمم المتحدة بالنسبة لعدة أبحاث العلمية التي تقدمت بها[6].

ومن إنجازات الثورة للثقافة قامت بإنشاء الهيئة العامة لقصور الثقافة التي تهدف إلى المشاركة في رفع المستوى الثقافي وتوجيه الوعي الشعبي في مجالات عدة كالسينما والمسرح والآداب وكذالك إنشاء أكاديمية الفنون التي تتكون من المعهد العالي للمسرحية، السينما، الفنون الشعبية،

---

[1] مجدي حماد: المرجع السابق، ص 186.

[2] شوقي عطا الله عبد الرزاق: تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر من الفتح العثماني إلى الوقت الحاضر، المرجع السابق، ص149.

[3] مجدي حماد، المرجع السابق، ص186.

[4] أحمد حمروش: قصة ثورة23 يوليو 1952م خريف عبد الناصر، المصدر السابق، ص 384.

[5] مجدي حماد: المرجع السابق ص ص186 ـ 187.

[6] جاك رومال ماري لوروا: المصدر السابق، ص 188.

الموسيقى العربية والنقد الفني. فالسينما المصرية لعبت دورا مهما في تاريخ ثورة يوليو 1952م فقد أنتجت عن الثورة العديد من الأفلام كفلم "بداية ونهاية " وأفلام عن منجزات الثورة .....الخ .

خلاصة الفصل:

من خلال ماسبق نستنتج أن مصر تمكنت من تحقيق الاستقلال السياسي فقد تمكنت من القضاء على نظام الملكي وإعلانها عن الجمهورية، حيث حررت أرض مصر من المستعمر البريطاني الذي سلب حقوق الشعب منذ إعلان الحماية عليها بتحقيقها لاتفاقية الجلاء، كما توجهت الثورة نحو تحقيق استقلالها الاقتصادي حيث نقلت اقتصادها من سلطة الاحتكارات الأجنبية إلى أيادي الشعب وبفضل هذا تمكنت من تحقيق مبدئ العدالة الاجتماعية وحسنت من وضعها الثقافي والتعليمي .

الفصل الثالث

إنجازات مصر الخارجية

المبحث الأول: تدعيم حركات التحرر في المنطقة العربية

المبحث الثاني: مساهمة مصر في تحقيق الوحدة الإفريقية

المبحث الثالث: دورها في حركة عدم الانحياز وتحقيق السلام العالمي

بعد الانجاز الكبير الذي قامت به مصر بعد نجاح ثورة يوليو داخليا في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تطلعت نحو الخارج فلجأت إلى تدعيم حركات التحرر، والمشاركة في تحقيق الوحدة الإفريقية من خلال إسهامها الكبير في المؤتمرات التي دعت إلى هذه الوحدة كذلك مبادراتها في حركة عدم الانحياز وتمسكها بمبدأ السلام العالمي.

المبحث الأول: تدعيم حركات التحرر في المنطقة العربية:

بعد تمكن مصر من تحقيق استقلالها السياسي والاقتصادي، رأت أنها لا تستطيع العيش وحدها فهي جزء لا يتجزأ من ثورة التحرر الوطني العالمي، فضعت نصب أعينها محاربة الاستعمار وأعوانه فلجأت إلى مساندة حركات التحرر الوطني سواء في العالم العربي أو الإفريقي أو الآسيوي. ساندت ثورة الجزائر (1954م ـ 1962م) من خلال إذاعة بيان أول نوفمبر إلى شعوب العالم في إذاعة "صوت العرب"، كما ساندة كل من تونس والمغرب الأقصى وليبيا، فكانت القاهرة الملاذ الذي لجؤ إليه، حيث وجدوا في حكومتها القيادة الكاملة لحركات التحرر في بلدهم.

ساندت كل من فلسطين لبنان واليمن والعراق، في سنة 1958م دعمت الثورة في لبنان ضد حكم كميل شمعون المرتبط حينها بحلف بغداد كما دعمت الثورة اليمنية على حكم الإمامة سنة 1962م بالعدة والعتاد.

أولاً ـ دعم القضية الجزائرية:

اعتبرت مصر أن القضية الجزائرية ليست قضية الشعب الجزائري وحده بل قضية مصر وكل العرب كما قال "جمال عبد الناصر":إن حرية مصر تظل ناقصة بلا حرية باقي أقطار الوطن العربي" لهذا فتحت أبوابها للجزائريين وناصرتهم ماديا ومعنويا بحكومتها وشعبها، منذ خطواتها الأولى حتى تنال استقلالها وحريتها وفتحت أيضا مركزها لتدريب وتكوين الثوار الجزائريين حتى يتسنى لهم مجابهة القوات الفرنسية من الداخل .

1 ـ الدعم العسكري:

عملت مصر على تأييد الجزائر في ثورتها تأييدا عسكريا تتوفر فيه جميع الشروط، وكانت أول المساعدات التي قاموا بها هي مساعدتهم على تدريب جيش جزائري داخل مصر وتحت قيادهم، فعملت مصر على ذلك بكل عزم وإسرار حسب قول فتحي الديب فقد اختر بن بله عشرين طالبا جزائري دارسو في القاهرة وآخرون متطوعون للانضمام للكفاح، وقد اجتمعوا بكبري

القبة معسكر الحرس الوطني حتى يتم تدربهم على حرب العصابات على أيادي بعض الضباط المصرين.[1]

وبفضل هذا تطورت حركة المقاومة وحشدت فرنسا أكثر من 180,000جندي[2]، كما عملت أيضا على إمدادهم بكل مايحتاجونه من السلاح والذخيرة إضافة إلى الخبرة الفنية، رغم وجود صعوبات في تنفيذ هذا القرار لأنه لم يكن بالأمر اليسير ومن بين هذه الصعوبات: طول المسافة بين البلدين، اتساع رقعة الأراضي الجزائرية وتباين طبيعتها الجغرافية، افتقاد المصرين للخبرة في تهريب السلاح، لكن هذا لم يجعلها تلغي دعمها للجزائريين [3]. إضافة إلى المفاجأة التي حققتها ثورة أول نوفمبر 1954م في أوساط الشعب الجزائري الذي وجد نفسه أمام اندلا ع الشرارة الأولى للثورة، مما ناجم عنه انقسام أولي في أوساط الشعب[4].

بالرغم من كل هذه الصعوبات، إلا أن "جمال عبد الناصر" عقد العزم على العمل في هذا المجال وفي أسرع وقت ممكن، وكان رجلا المخابرات المصرية "فتحي ديب" و"عزت سليمان" الواسطة الوحيدة بين الزعيم عبد الناصر والوفد الجزائري بالقاهرة[5]،

يقول "فتحي الديب": « بادرنا على الفور بالتحضير لإمداد الثورة الجزائرية بالسلاح والذخيرة وقمت طبقا لتعليمات الرئيس عبد الناصر بصرف كميات من الأسلحة الخفيفة بأنواعها من البنادق والرشاشات وقنابل يدوية وذخيرة بأنواعها لكدسها بمخزن نشأته بمبنى خاص بنا مراعيا السرية التامة بكل صورها ومحكمها السيطرة على العملية شخصيا لتفادي معرفة وجهتها أو وسيلة أو طريق تهريبها للجزائر يعاونني في ذلك فقط زميلي لأخ عزت سليمان » [6].

---

[1] فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984م، ص 77.

[2] شوقي الجمل عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ مصر المعاصر، المرجع السابق، ص 114.

[3] عبد الله مقلاتي صالح لميش: سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية مصر والثورة التحريرية الجزائرية، ج4، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص 38.

[4] بسام العسلي: الثورة الجزائرية، دار العزة والكرامة للعرب، الجزائر، د س، ص 140.

[5] سعيدي وهيبة: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح1954م ـ 1962م، دار المعرفة، د م، د س، ص 53.

[6] فتحي الديب، المصدر السابق، ص 48.

بعد الاتفاق مع "احمد بن بله" ودراسة كافة الإمكانيات المتاحة لإمداد بالسلاح ووسائل تهريبه ومكان اللقاء في إطار السرية التامة والمطلوبة وذلك بتكليف بعض الليبيون[1]،

رغم الظروف البالغة الدقة والمخاطرة التي تحيط بليبيا إلا أنها لم تتردد في الموافقة على الاتفاق الذي اقترحه عليهم جمال عبد الناصر في نقل السلاح والعتاد لثوار الجزائر[2].

بعد موافقة ليبيا على مساعدة الجزائر استطعت أن تنقل أول شحنة من السلاح والعتاد والأجهزة الميدانية في أوائل ديسمبر 1954م إلى ميناء طرابلس الغرب على ظهر اليخت المصري "فخر البحار" ثم غادر هذا اليخت ميناء طرابلس متجهاً إلى طرابلس وأفرغ الضباط الليبيون الحمولة ونقلوها إلى مخازن مضمونة إلى أن حضر الأخ أحمد بن بله واستلامها وقام بتهريبها إلى داخل الجزائر[3].

وهكذا بدأت الخطوات الأولى للمساعدات تنفذ فعلا، وأصبحت الأسلحة تشترى وتجمع سرا في برقة ثم انتقل النشاط إلى طرابلس مع إيقاف عمليات التهريب في برقة، بعد أن تبين لأحمد بن بلة إمكانية إتباع أسلوب التهريب نفسه من قاعدة الملاحة الأمريكية سافر إلى ليبيا الاتصال مع الشبكة المنظمة هناك لشراء الأسلحة وإعدادها للتهريب مباشرة إلى الجزائر[4].

وقد سافر أيضا في طريقه إلى اسبانيا الاتفاق على بدء الكفاح المسلح وليتم التفاهم النهائي وكانت الشحنة الأولى التي اشتراها بن بله تمر بمرحلتين : الأولى من الحدود الليبية إلى منطقة تخزين وسط تونس، والثانية من منطقة التخزين عبر منطقة كاف وبمعرفة المناضلين الجزائريين أنفسهم إلى الاوراس، وهكذا وصلت أولى دفعات الامتداد بالسلاح إلى أيدي المناضلين الجزائريين في جبال الاوراس، وهذا الأمر أكدا لهم بأنهم ليسو وحيدين في مواجهة الاستعمار الفرنسي ، عند علم فرنسا بما تقوم به مصر والخطر الذي تشكله، اتصلت ببريطانيا وأمريكا للضغط على الحكومات العربية من أجل منع تهريب السلاح. لكن قادة الثورة والمسؤولين المصرين عملوا على متابعة العمل[5].

---

[1] عبد الله مقلاتي صالح لميش: المرجع السابق، ص 40

[2] مصطفى أحمد بن حليم: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، وكالة الأهرام للتوزيع، مصر، 1992م، ص 352.

[3] نفسه.

[4] بسام العسلي: الثورة : المرجع السابق، ص 142.

[5] عبد الله مقلاتي صالح لميش: المرجع السابق، ص 143.

وفي سنة 1955م قامت الجمهورية العربية المصرية بتأجير"اليخت دينا" وشحنه بالسلاح إلى المجاهدين الجزائريين[1]، رغم المخاطرة الكبيرة التي تضر بهم، "فتحي الديب" يقول: « استبعدنا فكرة استخدام إحدى قطع الأسطول المصري للقيام بالمخاطرة من جديد في هذه المهمة لما ينتابها من أخطار لا مبرر لها تضر بمصالح مصر دولياً، واتجه تفكيرنا إلى الاستفادة "باللواء سليمان عزت" للبحث عن إحدى السفن التجارية لاستخدامها في هذه المخاطرة [2] » . ومن السفن الأجنبية التي اشتهرت بهذه العملية هناك يخت"نمو" ويخت "جودهوب"، أما بالنسبة ليخت"آتوس" التي كانت تحمل السلاح إلى الجزائر أكتشف أمرها من طرف الفرنسيين [3]، في أكتوبر 1956م الأمر الذي دفع بحكومتها إلى تقديم شكوى إلى مجلس الأمن ضد الحكومة المصرية[4].

بعد مدة ذهب بن بلة إلى مدريد تشاور مع الأسبان للتعاون مع الجزائر في نقل السلاح، وعند قبولها أرسل برقية تنص على إصدار قرار باستخدام المركب دفاكس في أولى مغامراتها لنقل الشحن إلى الجبهتين، الشرقية والغربية الجزائريتين وحين عودته احضر معه خطة الإنزال[5].

قام مركب دفاكس برحلته الأولى لنقل شحنات السلاح للجبهتين الشرقية والغربية الجزائريتين تسلم جمال خطابات مطولة من البكباشي "ثروت عكاشة" ملحقنا العسكري بفرنسا، وكان يتناول الوضع الحالي الفرنسية المصرية، وكان هذا الخطاب يطالب بضرورة الاستفادة من ظروف التغير الجديدة في السياسة الفرنسية، لتقوم مصر بدور رئيسي وفعال في إقناع الكفاح الجزائري بالتفاوض مع الحكومة الفرنسية، رغم هذا لم يتوقف الدعم المصري بإمداد الجزائر[6].

يقول "فتحي الديب": رغم هذا كله لم يتوقف إمداد مصر بالسلاح لدعم الثورة، ولم يبدي "جمال عبد الناصر" أي اهتمام لهذا الخطاب وكان قراره هو: « الاستمرار في دعم الكفاح المسلح الجزائري بكل طاقاتنا وقدراتنا المتاحة مهما كانت التضحيات التي يتحملها الشعب

---

[1] مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954م ـ 1962م، دار الحكمة، الجزائر، 2009م، ص 136.

[2] فتحي الديب: المصدر السابق، ص 80.

[3] مريم صغير: المرجع السابق، ص 137.

[4] طاهر جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954م ـ 1962م، دار الأمة، الجزائر، 2013م، ص 333.

[5] نفسه.

[6] فتحي الديب: المصدر السابق، ص ص 207 ـ 208.

الجزائري ونتحملها نحن معه كشعب مصر وهذا حقه علينا كثورة تحريرية رائدة في الوطن العربي قامت لا لتحرر ارض مصر وحدها بل لتحرر كل الأرض العربية »[1].

2 ـ الدعم الدبلوماسي:

ـ في المؤتمرات الأسيوية والإفريقية:

لعبت مصر دورا أساسيا في إدراج القضية الجزائرية ضمن جداول أعمال المؤتمرات، مما أعطى للقضية واقعا عالميا، وترجع بداية هذه الجهود المصرية نحو القضية الجزائرية إلى مؤتمر باندونغ 18 أبريل 1955م، وحضره ممثلو الأحزاب المغربية (جبهة التحرير الجزائرية وحزب الدستور التونسي، حزب الاستقلال المغربي)، وطلبوا بتقديم طلب إلى الأمم المتحدة بشأن مناقشة القضية الجزائرية وإعطائهم الحق في تقرير مصيرهم[2].

مثلت مصر في هذا المؤتمر بوفد هام ترأسه "جمال عبد النصر" الذي ألقى خطابا يذكر فيه أن بقاء الاستعمار الفرنسي في الجزائر لا يتفق مع العهد الجديد في العالم، وفي اليوم الرابع قدمت مصر مشروع ينص على أن الأوضاع الغير مستقرة في شمال إفريقيا، إضافة إلى الرفض الذي تبديه السلطات الفرنسية تجاه منح سكان شمال إفريقيا حق التصرف والتحرر، فأعلن المؤتمر الأسيوي الإفريقي أنه يساند حق شعوب الجزائر والمغرب وتونس في التحرر والاستقلال[3].

بعد مؤتمر باندونغ انعقد مؤتمر أخر وهو مؤتمر بريوني بيوغوسلافيا بين (عبد الناصر ولال نهروا* وتيتو) في 18 جويلية 1956م يؤكد على حق الشعب الجزائري في الاستقلال وعودة سيادته، ثم جاء مؤتمر التضامن الأفريقي الأسيوي الذي انعقد في القاهرة 26 ديسمبر 1957م وقد تم فيه منح فرصة لجبهة التحرير الجزائرية بإسماع صوتها بواسطة ممثليها لمين دباغين[4].

حين انعقد مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي بالقاهرة في أواخر ديسمبر عام 1957م، أعلن تأييد مصر ومساعيها نحو استقلال الجزائر واسترجاع حريتها، وطالب من شعوب العالم

---

[1] فتحي الديب: المصدر السابق،ص 214.

[2] عبد الله مقلاتي صالح لميش: المرجع السابق، ص 89.

[3] نفسه، ص 90.

* جوهر لال نهروا (1889م ـ 1964م) سياسي ورجل دولة عضو بارز في حركة عدم الانحياز وأول رئيس وزراء للهند المستقلة. يُنظر: تركي ظاهر:المرجع السابق، ص 68.

[4] صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2007م، ص 334.

بتنظيم المظاهرات والحملات الصحفية لتعبئة الرأي العام لاستنكار السياسة الفرنسية، وأن تتولى الدفاع عن الجزائر في المنظمات الدولية، وقد أوصى المؤتمر بأن ثلاثون مارس من كل سنة هو يوم التضامن مع الشعب الجزائري[1].

في حقيقة الأمر أعطى هذا المؤتمر أهمية للقضية، حيث أظهر التقدم الكبير الذي حققه الشعب في نضاله وكان فرصة اتصال بأعضاء الوفود الأخرى من أجل شرح جوانب القضية، إضافة إلى جلب تأييد ومساعدات من أجل مساندته في حربه ضد فرنسا.

ـ في جامعة الدول العربية:

تابعت القيادة المصرية داخل جامعة الدول العربية القضية الجزائرية، حتى قيام ثورة نوفمبر 1954م بمقر الجامعة في القاهرة لدراسة قضايا الدول العربية، لذا طلب جمال عبد الناصر من وزراء خارجية الدول العربية بتوحيد السياسة الخارجية اتجاه الحملات الاستعمارية لمنطقة المغرب العربي[2].

وبهذا الطلب قام ممثلو الدول العربية على تأييد ومساندة الثورة الجزائرية، حاملين مبررا للرد على أي دعاية فرنسية تهدف إلى عزل الجزائر عن عالميها العربي، فقد تصدت الجامعة لكل قرارات فرنسا، وألقت مصر فيها خطابات عدة توضح فيها معانة الشعب الجزائري تجاه السلطة الفرنسية لم يقتصر دعمها في الجانب الدبلوماسي، وفي سنة 1958م قررت الجزائر تشكيل حكومة مؤقتة بالقاهرة عبرت الأمانة العامة للجامعة العربية عن دعمها ومساندتها لهذه الحكومة، كما تابعت الجامعة مفاوضات الجزائر وفرنسا سنة 1960م وطلبت أن تجرى على أساس تقرير مصير الشعب الجزائري[3].

رغم وجود موقف عربي موحد تجاه قضية الجزائر في جامعة الدول العربية، إلا أنه قد تدعم أكثر بالموقف المصري المساند دون أي اعتراض يعارضه بسبب مركزه السياسي في القضايا العربية.

---

[1] عبد الله مقلاتي صالح لميش: المرجع السابق، ص 93.

[2] نفسه، ص 104.

[3] نفسه، ص 108 .

3 ـ الدعم الإعلامي:

كان الإعلام أول دعم قدمته مصر لثورة الجزائر من حيث الصحافة والإذاعة، فإذاعة "صوت العرب" بالقاهرة كان لها شرف كبير في بث أول بيان للثورة الجزائرية "بيان أول نوفمبر 1954م"، كما لعبت دورا بارزا في الدعاية للقضية الجزائرية.

ما كدت ثورة 1954م تندلع نيرانها في الجزائر حتى ارتفعت أصوات الجزائريين الأحرار في كل بقعة من الشرق والغرب، وكان في مقدمة من سارع إلى توجيه نداءات للثوار و للأمة، مؤيدا ومشجعا ومحرضا مكتب جمعية العلماء الجزائريين بالقاهرة[1].

قامت أيضا إذاعة "صوت العرب" في التعريف بحقيقة وضع الجزائر، بإسماع صوتها وصوت الشعب الجزائري الذي يئن تحت قمع وقهر الاحتلال الفرنسي الشنيع، وبسببها عمل المصريين على اختلاف مستوياتهم من تشكيل رؤية الوضع في الجزائر، والوقوف شعبا وحكومتا على حقيقة حالة الجزائر في جميع مجالاتها في ظل الاستعمار[2].

لم يقتصر الدعم الإعلامي للثورة الجزائرية في مصر على الإعلام المسموع فقط، فقد لعبت الصحافة المصرية دورا هاما في خدمة الثورة التحريرية، فكانت تنقل يوميا أخبار الجزائر إلى الرأي العام العربي فبسببها تم القضاء على ظاهرة ألامبالاة التي كانت تسود الرأي العام العالمي تجاه الثورة التحريرية ومن بين هذه الصحف جريدة الأهرام التي كانت السباقة في الإعلان عن اندلا ع الثورة في الجزائر[3].

نشرت بعد يوم من اندلا ع الثورة خبر بعنوان اضطراب الحالة في الجزائر يتضمن بأن الثورة قد اشتعلت في الجزائر وأن الثوار قد ألقوا ما لا يقل عن 30 قنبلة وأشعلوا عدة حرائق في المنطقة الواقعة حول قسنطنة ووضحت بأن المعمرين حكموا الجزائر مدة تزيد عن مائة عام، وفرنسا تعتبر الجزائر جزء منها[4].

---

[1] الفضيل الورتلاني: الجزائر الثائرة، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017م، ص 140.

[2] جمال قندل: إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954م ـ 1956م، ج2، ابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 88.

[3] عبد الكريم بوصفصاف: الثورة الجزائرية في الصحافة العربية، ط1، ج2، دار مداد يونيفارستي براس، 2013م، ص ص178 ـ 179.

[4] نفسه، ص 187.

كما كتبت الصحافة المصرية مقالا أبرزت فيه بأن المشكلة الجزائرية لا تعالجها فرنسا إلا بالحديد والنار وتقول بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وترفض تدخل الأمم المتحدة في شؤون ذلك البلد العربي، ووضحت في مقالها تاريخ الجزائر قبل 1830م، ودخول الفرنسيين إلى أراضيها وكيف كان رد فعل السكان. وبعد هذا تابعت نشر القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة[1].

هكذا لعبت الثورة الجزائرية دورا هاما في تصفية الاستعمار والقضاء على فكرة توسع فرنسا في إفريقيا، وقامت في فتح المجال بين مصر وحركات التحرر والتنظيمات الثورية في إفريقيا المستعمرة من طرف فرنسا التي لجأ الكثير من زعمائها إلى القاهرة طالبة التأيد من زعيمها وقائدها جمال عبد الناصر بعد أن عرف دور مصر في دعم القضية الجزائرية ماديا ومعنويا .

ثانياً ـ مساندة مصر للثورة اليمنية 1962م:

كانت ثورة 23 جويلية نقطة الانطلاق نحو تحقيق الوحدة العربية، فقد تصدرت القومية العربية ورفعت شعار وحدتها، وتطلعت إلى استقلال جميع الشعوب والبلدان العربية التي لم تنل حريتها وكانت الثورة اليمنية من أبرز الثورات التي حظيت بدعم كبير من طرف الحكومة المصرية .

قامت الثورة اليمنية في 26 سبتمبر 1962م والذي حمل لوائها الجيش برئاسة الزعيم عبد الله السلال* ضد الحكام الإمامي الملكي الذي عاث في الأرضي فسادا أجيال طويلة[2].

استقبلت القاهرة أنباء الثورة اليمنية بترحيب بالغ حيث كانت الثورة المصرية تولي لليمن اهتمام خاص منذ 1952م، فأوفدت بعثة عسكرية إلى اليمن بناء على طلب عدن وأوفدت اليمن بعض الطلبة للدراسة بكلية الحربية المصرية [3]. حيث أعدت المخابرات الحربية في مصر معسكرا بتدريب اليمنيين على الأسلحة وكان من بينهم البيضاني الذي كان يستلم الأسلحة أيضا ونقلها إلى اليمن[4].

---

[1] عبد الله مقلاتي صالح لميش : المرجع السابق، ص ص 192 ـ 193.

* عبد الله السلال عسكري ورجل دولة هو من أقام النظام الجمهور بدعم مادي وسياسي من نظام جمال عبد الناصر. يُنظر: مجموعة من المؤلفين: الموسوعة العربية الميسرة، المرجع السابق، ص1917.

[2] محمد عبد الرحمان حسين: المصدر السابق، ص 399.

[3] رءوف عباس: المرجع السابق، ص 229.

[4] أحمد يوسف أحمد: الدور المصري في اليمن 1962م ـ 1967م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د م، 1971م، ص 109.

1 ـ الدعم العسكري:

نظرا لضعف القوى العسكرية في اليمن لجأت الجمهورية اليمنية إلى مصر طالبة دعما عسكريا، فأرسل الزعيم اليمني "عبد الله السلال" برقية إلى الرئيس "جمال عبد الناصر" عقب الثورة مباشرة جاء فيها: « لقد كلفنا ممثلو الشعب الحقيقيون بتنفيذ رغبته في تغير أوضاع الحكم الرجعية البالية والإطاحة بالطغيان الذي طالما تمنى شعبنا العربي النبيل زواله »[1].

قبلت مصر دعوة اليمن لمساندتها في الثورة وما يدل على ذلك أن "عبد الناصر" أرسل برقية إلى "عبد الله السلال" يرد فيها عن الرسالة التي أرسلها إليه، ليخبره فيها إن حكومة الجمهورية العربية قد قررت الاعتراف بالجمهورية العربية وهي مستعدة أن تقف مع الشعب اليمني بلا أي تردد وتدعم رغبته وحق المشروعين[2] وبحلول اليوم الثاني للثورة قرر "عبد الناصر" تقديم دعم معنوي لليمن حيث قامت وسائل الإعلام المصرية مثل إذاعة "صوت العرب" بتغطية الثورة بطريقة ودية للغاية، وحذرت الجمهورية العربية المتحدة من التدخل الأجنبي بلاغ هذا الدعم ذروته من خلال الاعتراف بالنظام الجديد في 29 سبتمبر 1962م[3].

وفي يوم 30 سبتمبر بعد ما تأكدت مصر من استقرار الأمور بالنسبة للنظام الجديد [4]، بادر "جمال عبد الناصر" لتشكيل لجنة من سياسيين وخبراء عسكريين مصريين لدراسة الوضع على الطبيعة وتقدير احتياجات الثورة اليمنية، تتكون هذه اللجنة من "أنور السادات" يكون مسؤلا سياسيا عن اليمن، من أجل التخطيط السياسي والعسكري العاجل ومعه اليمنيان وهما عبد الرحمان البيضاني* والقاضي "الزبيري" وكذالك أعضاء عسكريون يمثلون القيادة العسكرية العليا في مصر، فسافرت هذه اللجنة إلى اليمن وعادت باقتراحات عسكرية أساسها دعم سريع بكتاتيب

---

[1] غازي عبد الرحمان القصيبي: ثورة 1962 في اليمن وتأثيراتها على السياسات الخارجية لكل من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، كلية لندن الجامعية، 1970م، ص 155.

[2] غازي عبد الرحمان القصيبي: المرجع السابق، ص 55.

[3] نفسه، ص 178.

[4] رءوف عباس: المرجع السابق، ص 229.

* عبد الرحمان البيضاني سياسي دبلوماسي نائب رئيس لقيادة الثورة اليمنية.ينظر: عبد الوهاب الكيالي:المرجع السابق، ص 825.

صاعقة وسرب طائرات معاونة لقذف قنابل وصواريخ، نجحت القوات المصرية في هذه العملية بعد عدة أيام من قيام الثورة[1].

تمت تغطية هذه المساعدة بتوقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين وكان ذلك في 11 أكتوبر 1962م، نصت هذه الاتفاقية على أنه تعتبر الدولتين كل اعتداء مسلح على أي دولة منهما أو قوتها اعتداءا عليها[2]،

أسرعت الجمهورية العربية المتحدة بإرسال قوات كبيرة العدد قطعت البحر الأحمر من شماله إلى جنوبه ونزلت بأرض اليمن مقدرة خطورة المهمة التي جاءت من أجلها فاليمن محاطة من الجنوب بإنجلترا التي تبسط سيطرتها على الحدود وتحرض مشايخها على مهاجمة حدود اليمن وتهريب الرجال والأسلحة إلى أعداء الثورة[3].

اضطر "جمال عبد الناصر" أن يرسل المزيد من قواته لمساندة الجمهورية اليمنية المطالبة بذلك[4]. فأرسل نحو 70 ألف جندي مصري وأسلحة وطائرات إلى اليمن لمقاومة النظام الملكي[5].

ولم تقتصر المساعدات المصرية لليمن لإرسالها بعض قوات وأسلحة وإنما تطور الأمر إلى حد كبير حيث شاركت معها في حروبها فأيدت مصر، ثورة الجنوب التي قامت عام 1963م وشنت هجوما سمي بهجوم رمضان، في الأسبوع الثاني من فبراير تحركت تعزيزات برية من صنعاء هاجمت كل رجال المقاومة الملكية ثم انطلقت بعد ذلك من صعده إلى منطقة الجوف واستولت على المطمة، في 26 فبراير تمكنت القوات المصرية من الدخول إلى مأرب وحريب وسيطر عليها[6].

قد حقق هذا الهجوم نجاحا كبيرا برغم من الصعوبات التي اعترضت لها القوات المصرية مثل الطبيعة الجغرافية لليمن، وعلى الرغم من ذلك إلى أن هجوم رمضان قد حقق نصر كبير، حيث ذكر "اوبالانس" « أنه في هجوم قصير استمر ثلاثة أسابيع استول عامر على كل مدينة

---

[1] عبد الوهاب محمد الزنتاني: المرجع السابق، ص ص 312 ـ 313.

[2] محمد عبد الرحمان حسين: المصدر السابق، ص 400

[3] رأفت الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، دار روتايرتيت، د م، 1996م، ص261.

[4] محمد حسنين هيكل: عبد الناصر والعالم، دار النهار للنشر، د م، 1972م، ص 257 .

[5] مجلة إفريقيا قارتنا: "جمال عبد الناصر الاسم المحفور على قلب إفريقيا"، عد6، يوليو 2013م، ص 4

[6] أحمد يوسف أحمد: المرجع السابق، ص 210.

ذات أية أهمية في البلاد وطهر كل الطرق الرئيسية ودفع بالملكين إلى الخلف وقد كان هجوم رمضان نجاحا ضخما فكان أكثر من نصف البلاد تحت السيطرة الجمهورية الفعالة ودخلت قبائل أكثر بكثير تحت السيطرة الجمهورية » [1]

3 ـ الدعم الاقتصادي:

لم تقتصر المساعدات المصرية إلى اليمن بدعم عسكريا فحسب بل كان هناك دعما اقتصاديا كبير قدرت تكاليفه حسب محمد حسين هيكل إن المساعدات التي صرفت على ثورة اليمن ب 100 مليون سنويا [2]، تمثلت تكاليف هذا الدعم سواء بالطريقة مباشرة كدفع مرتبات الجيش اليمني وتقديم معونات اقتصادية لهم أو بطريقة غير مباشرة كتحمل بدلات سفر خبراء مصرين الذين أرسلوا إلى اليمن[3].

إضافة إلى ذلك قامت مصر بدور بارز في تأيد الجنوب العربي عندما طرحت قضيته على الأمم المتحدة وستمر تأيد مصر لحركة التحرر في الجنوب حتى حصل على استقلاله 1967م، وأعلنت الجبهة القومية الثورية في 30 نوفمبر 1967م ميلاد الجمهورية اليمنية الشعبية بعد أن تخلصت من الاستعمار البريطاني الذي دام 130 عاما[4].

وهكذا خرجت دولة اليمن الجنوبية إلى الوجود كدولة مستقلة وتم توحيد اليمن الشمالي والجنوبي كدولة واحدة وأصبح البحر الأحمر عربيا بحق .

المبحث الثاني: مساهمة مصر في تحقيق الوحدة الإفريقية

لم تقتصر الثورة المصرية على مساندة حركات التحرر العربية فحسب، بل وجهت أنظارها نحو إفريقيا التي كانت تعاني من سخط الاستعمار وأعوانه، لذا بادرة قصار جهدها من أجل تحريرها من قيد الاستعمار.

---

[1] أحمد يوسف أحمد: المرجع السابق، ص 212.

[2] أحمد حمروش: ثورة 23 يوليو 1952م، المصدر السابق، ص 1079 .

[3] أحمد يوسف أحمد: المرجع السابق، ص 128.

[4] رءوف عباس: المرجع السابق، ص 220.

أولاً ـ دعمها لحركات التحرر الإفريقية:

عملت مصر على دعم الدول الإفريقية لخوض نضالها التحرري ضد الاستعمار، فكانت الصومال من أول الدول التي حظيت بالدعم المصري.

باذل "كمال الدين صالح" مندوب مصر في المجلس الاستشاري لهيئة الأمم المتحدة بالإسراع على إنهاء الوصاية الدولية التي فرضتها عليها الأمم المتحدة، حتى تضمن الصومال استقلالها، كما كان له دور بارز في إحباط المناورات التي تعرقل تطور الصومال ونموه واستقلاله[1]. لم يتوقف المد الثوري المصري على الصومال فحسب بل راح يتطلع إلى مساندة الحركات التحررية الأخرى، حيث وقفت إلى جانب الماوماو في كينيا سنة 1952م التي كانت بين الكيكويو والمساي، فتدخل الانجليز قاصداً مد يد العون وتحول كينيا إلى بلد متحضر خالي من التخلف، لذا تبنت قضيتها رغم مشاغلها الداخلية بدعمها سياسيا من خلال عرض قضيتها في كل المحافل الدولية[2].

مما لاشك فيه أن أزمة الكونغو قد أحدثت انقساما كبير بين دول إفريقيا، وضحت من خلاله المعنى الحقيقي للاستعمار الجديد، وبدايته بعد ثمانية أيام من استقلاله.

حرض الضباط البلجيكيين الجيش الكونغولي على التمرد، فعمت الفوضى في البلاد مست النظام والقانون، بعد علم لومومبا بمؤمراتهم، طلب مساعدات من الأمم المتحدة تتمثل في إرسال قوة دولية لحفظ السلام في الكونغو،ومنها بادرت مصر بالمشاركة في هذه القوة لأسباب[3].

1 ـ كانت هذه المرة الأولى التي يلجأ فيها زعيم إفريقي إلى الدول الإفريقية لحماية استقلال بلده.

2 ـ أدرك "جمال عبد الناصر" أن معركته ضد الاستعمار والامبريالية ليست معركة محلية وإنما هي معركة ممتدة إلى أعماق القارة الإفريقية والوطن العربي.

3 ـ أهمية الموقع الجغرافي في الكنغو[4].

---

[1] حسن صبحي: المصدر السابق، ص 176.

[2] شوقي الجمل عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ مصر المعاصر، ص 75.

[3] نفسه.

[4] محمد فايق: المصدر السابق، ص 146.

أما فيما يخص مساعدتها في حركات التحرر لروديسيا وانجولا والموزمبيق وغينيا وجنوب إفريقيا، فقد اعترفت بشرعية نضالهم ودعمتهم بفتح مكاتب جديدة داخل القاهرة وتدريب جيوشهم وتدعيمهم بالسلاح، أما دبلوماسيا فقد تبنت قضاياهم وتصفية الاستعمار وتقرير مصيرهم في الأمم المتحدة[1].

ثانياً ـ إسهامها في منظمة الوحدة الإفريقية:

لاشك أن مصر كانت من أول الدول الرائدة للاستقلال والحرية في العالم كله وخاصة في القارة الإفريقية، فقد ساهمت بكل إمكانيتها بمساندة حركات التحرر في جميع المحافل الدولية، والمؤتمرات الإفريقية.

ساهمت الحكومة المصرية في القيام منظمة الوحدة الإفريقية * حيث لعبت دورا هاما في صدورها من خلال دورها الفعال في المؤتمرات والاجتماعات التي أدت إلى بروز هذه المنظمة.

ومن أبرز هذه المؤتمرات التي أسفرت عن تكوين هذه المنظمة نجد:

1 ـ مؤتمر الشعوب الأفريقية الأول في أكرا (1958م): انعقد هذا المؤتمر في أكرا عاصمة غانا حضر في هذا المؤتمر أكثر من ثلاث مئة مندوب يمثلون 26 هيئة شعبية في إفريقيا دعا هذا المؤتمر إلى تفعيل دور الأفارقة للوصول للوحدة ومحاربة الاستعمار[2].

2 ـ مؤتمر الشعوب الأفريقية الثاني في تونس (25 ـ 21 يناير1960م): حضر هذا المؤتمر وفد يمثل النقابات والهيئات المختلفة في البلاد الإفريقية، ناقش التطورات التي عرفتها القارة منذ لقاء أكرا ودعا إلى الوحدة الإفريقية لتواجه شعوب القارة مشاكلها بيد واحدة[3].

---

[1] محمد فايق: المصدر السابق، ص ص 60 ـ 62.

* منظمة الوحدة الإفريقية تأسست عام 1963م تعمل لتحرير القارة الإفريقية من النفوذ الأجنبي وتوحيدها. يُنظر: عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ص 226.

[2] شوقي عطا الله الجمل عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء، الرياض، 2002م، ص 434.

[3] نفسه، ص 435.

3 ـ مؤتمر وزراء خارجية الدول الأفريقية المستقلة في أديس بابا (1960م): ضم 12 دولة من بينها مصر، حيث أوصى المؤتمر بإنشاء مجلس للتعاون الاقتصادي الإفريقي، وبنك تجاري إفريقي لدعم التعاون بين دول القارة [1].

4 ـ مؤتمر الشعوب الأفريقية الثالث في القاهرة (25 ـ 30 مارس 1961): قام "جمال عبد الناصر" بافتتاح هذا المؤتمر حيث وضع تحديد الاستعمار ومفهوم للوحدة الإفريقية، ومن أهم القرارات التي اتخذها هذا المؤتمر الدعوة إلى تصفية الاستعمار وقواعده،كما اتخذ قرارات إنشاء صندوق لتحرير إفريقيا تدعمه الدول الأفريقية[2].

في سنة 1963م من شهر ماي انعقد مؤتمر أديس بابا وقد اشترك في هذا المؤتمر حوالي ثلاثون دولة مستقلة، أعلنوا فيه قيام "منظمة الوحدة الأفريقية" وإعلان ميثاق الوحدة المنظمة[3].

لعبت مصر دور حاسم بإنجاح هذا المؤتمر، حيث أعلن "جمال عبد الناصر" أن جميع التقسيمات التقليدية التي حاول الاستعمار فرضها على القارة قد انهارت ولم يبقى في إفريقيا غير لغة الوحدة الإفريقية، كما دعا لضرورة تصفية الاستعمار مناهضة التميز العنصري بكل أشكاله، وتعزيز الوحدة بين الدول الأفريقية من أجل الدفاع عن أراضيها[4].

وفي الأخير نستنتج أن مصر ساهمت بشكل كبير في تحقيق الوحدة الإفريقية من خلال مساندتها لحركات التحرر الإفريقية المناهضة للاستعمار، كما كان لها دور فعال في المؤتمرات الأفريقية، التي دعت إلى هذه الوحدة.

---

[1] فاطمة طاهر رفقا سليمي: مصر والقضية الفلسطينية 1948م ـ 1991م، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016م، ص 61.

[2] شوقي عطا الله الجمل عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 61.

[3] حسن صبحي: المصدر السابق، ص 183.

[4] فاطمة طاهر رفقا سليمي: المرجع السابق، ص 62.

المبحث الثالث: دورها في حركة عدم الانحياز وتحقيق السلام العالمي:

أولاً ـ دورها في حركة عدم الانحياز:

من خلال الصراع القوى العالمية في الشرق والغرب برزت سياسة عدم الانحياز، التي أصبحت سياسة حتمية لإقامة الدعائم الجديدة لحياة البشرية في المستقبل ، حيث أصبحت الجمهورية العربية المتحدة في مقدمة روادها .

كان لمصر دور هام في حركة عدم الانحياز وتجلى ذلك في مؤتمر باندونغ الذي عقد في أبريل 1955م[1] في جزيرة جاوة الإندونيسية بدعوى من الزعيمين المصري "جمال عبد الناصر" والهندي "جواهر لال نهرو"، ورئيس الوزراء الصيني "شوإن لاي" *[2]. وقد حضر لهذا المؤتمر حوالي 29 دولة تمثل أكبر من نصف العالم ومن أهم الدول العربية التي شاركت فيه نجد: مصر وسوريا، لبنان و السودان[3] وأصدر المؤتمر ميثاق اشتمل على:

أ ـ التعاون الاقتصادي والتجاري والاجتماعي بين بلدان أسيا وإفريقيا

ب ـ الاعتراف بحق تقرير المصير لدول والشعوب التابعة لدول الاستعمارية

ج ـ استنكار استعمار الشعوب

د ـ وجوب نزع السلاح كضرورة حتمية[4]

أعلن "جمال عبد الناصر" ممثل مصر في مؤتمر باندونغ سياسة عدم الانحياز بوضوح فقال: « إن فرض الدول الكبيرة سياسة معينة لتحقيق مصالحها الخاصة له أثاره الضار على الدول الصغيرة، فهو يفرق فيما بينها، كما يضعف الروابط والتعاون الذي قد يكون قائما بينها، ولذا تقع

---

[1] شوقي الجمل عبد الله عبد الرزاق: تاريخ مصر المعاصر،المرجع السابق، ص 76 .

* شوإن لاي (1898م ـ 1976م) زعيم شيوعي صيني مثل الصين في العديد من المؤتمرات. يُنظر: عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ص69.

[2] ناصر بن محمد الزمل: موسوعة أحداث القرن العشرين 1951م ـ 1960م، ط1، ج6، مج3، دار العبيكان، الرياض، 2005، ص 153.

[3] أحمد حمروش: ثورة 23 يوليو1952م، المصدر السابق، ص 416.

[4] تامة يونس: جمال عبد الناصر وجماعة الإخوان المسلمين، شهادة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015م، ص 59 .

تحت السيطرة الأجنبية فعلى الدول الصغيرة أن تقوم بدورها الإنشائي في سبيل تحسين العلاقات الدولية ، وتخفيف حدة التوتر » [1].

وضع جمال عبد الناصر للمؤتمر مبدأين هما:

أ ـ يجب على كل دولة أن تحترم الاستقلال السياسي لأية دولة أخرى وأن ترعى العدالة الإقليمية فيها وألا تتدخل في شئونها.

ب ـ لكل دولة الحق في إن تختار ما تراه صالحها لها من النظم السياسية والاقتصادية[2].

وقد نجح جمال عبد الناصر في الحصول على قرار من المؤتمر يؤيد حقوق شعب فلسطين العربي ويدعو إلي تطبيق قرارات الأمم المتحدة وتحقيق التسوية السلمية لمشكلة فلسطين[3].

وبعد عودة "جمال عبد الناصر" من مؤتمر باندونغ أعلن أول يونيو 1956م تأكيداً لمبدأ الحياد الإيجابي بقوله "أن سياسة مصر لاشرقية و لا غربية بل مصرية صميمة تعمل لمصر والوطن العربي الأكبر"[4].

وفي أكتوبر سنة 1964م ضمت القاهرة المؤتمر العالمي الثاني لدول عدم الانحياز وخلال هذا المؤتمر نقشت عدة مسائل هامة منها : مسألة القواعد العسكرية الأجنبية ولاسيما المقيمة في الأقاليم الأسيوية والإفريقية وقد اعتبر المؤتمر تلك القواعد مهددة بالسلام العالمي ولسيادة الدول المعنية، كما حدد المؤتمر الاهتمام بقضايا التخلف والتنمية الاقتصادية، واقترح علاجا لذلك التعجيل الأخذ وكالة دولية متخصصة للتنمية الصناعية وإعطاء البلاد التي لمنافذ لها على البحار حق العبور إلى أقرب منفذ بحري لها في البلاد المجاورة، كما اقترح توجيه الموارد المستعملة في التسليح إلى تنمية المناطق المتخلفة[5].

ومن نتائج هذا المؤتمر :

---

[1] محمد عبد الرحمان حسين: المصدر السابق، ص 402.

[2] محمد عبد الرحمان حسين: المصدر السابق، ص 402.

[3] أحمد حمروش: ثورة 23 يوليو 1952م، المصدر السابق، ص 417 .

[4] حسن صبحي: المصدر السابق، ص 140.

[5] محمد عزيز شكري: الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة، الكويت، يوليو 1879م، ص 94 .

1 ـ إتباع الدول المشار إليها سياسة مستقلة مبنية على التعايش السلمي و عدم الانضمام إلى أي من التكتلات أو تصبح عضوا في الأحلاف الجماعية والثنائية التي تربط بها الدول الكبرى .وألا تكون فيها قواعد عسكرية .

2 ـ تأكيد أهمية الأمم المتحدة وتمكينها من القيام بدورها ووظيفتها.

3 ـ القضاء على التميز العنصري .

4 ـ حل النزاعات بدون التهديد أو استخدام القوة.

5 ـ التعاون في ميادين الاقتصاد والحضارة[1].

ثانياً: تحقيق السلام العالمي

أصبح السلام في القرن العشرين هدفا قوميا هاما كثر مما كان من قبل، فقد كان الدمار الشامل الذي نجم عن الحربين العالميتين عملا على ظهور رأي ينادي بمبدأ اعتناق السلام، ونجد مصر من السباقين إلى هذا المبدأ، لان البشرية في أمس الحاجة إلى السلام .

منذ نيل مصر استقلالها عملت جمهوريتها على إزالة التوتر في العالم، والدعوة إلى السلام كأساس يحل المشكلات القائمة بين الشعوب، قد أوضح "جمال عبد الناصر" هذه السياسة بقوة ووضوح فقال « أما في سياستنا العالمية فنحن نعمل من اجل إزالة التوتر بعد أن أصبحت البشرية الأن في مرحلة يتعين عليها أن تنهي الحرب الباردة وأن تضع أسس السلام، نحن نؤيد تقرير المصير ومساعدة الدول التي تكافح في سبيل استقلالها ، نحن نعمل من أجل تصفية مناطق النفوذ، على أن يكون الاستقلال استقلالا حقيقيا ولا تكون الدول الصغرى ألعوبة في يد الدول الكبرى، نحن نعمل ونكافح من أجل تحريم التجارب الذرية ومن أجل تحريم استخدام أسلحة ذرية » [2] .

كما حدد "جمال عبد الناصر" عدة شروط لتحقيق السلام في العالم: وذلك بحد من التسليح وتمسك الأمم المتحدة بميثاقها واحترام الدول لالتزاماتها الدولية ووقف أساليب الضغط السياسي التي تستخدمها الدول الكبيرة مع الدول الصغيرة لتنفيذ أهدافها وأخيرا تصفية الاستعمار[3].

---

[1] عبد العزيز نوار: المرجع السابق، ص 325.

[2] عبد الرحمان حسين: المصدر السابق، ص 405.

[3] حسن صبحي: المصدر السابق، ص 149.

ونادت حكومة بأن أفضل حل للخلافات بين الدول يكون باحترام القرارات الدولية، وأن الحروب ليست هي الطريق السليم لحل النزاعات لكن الحلول السلمية والجلوس على مائدة المفاوضات هي الحلول السليمة[1].

فقد برزت سياسة حكومة الثورة في مصر لدعوتها للسلام، وقد ظهر هذا الموقف بجلاء موقف الثورة من قضايا الشرق الأوسط وغيرها من القضايا. كذلك دعوتها لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى دعوتها جميع الدول لتوقيع على معاهدة وقف التسليح النووي والسماح للهيئات الدولية للتفتيش على مراكز البحوث والإنتاج الحربي[2].

وعلى أي حال فإن سياسة عدم الانحياز والحياد الايجابي أعطى لمصر مكانة دولية وأسيوية وإفريقية، فقد قضت على كافة محاولات الاستعمار لعزل عن باقي البلاد والشعوب الإفريقية، وقد استطاعت أن تساهم بدور قيادي في وضع ميثاق الوحدة الإفريقية في 25 ماي 1963م الذي وضع أهدافه على الأسس التنفيذية لسياسة عدم الانحياز، فضلا عن إبراز الشخصية الإفريقية وتقوية العلاقات السياسية والعسكرية والثقافية بين دول الوحدة الإفريقية.

خلاصة الفصل:

وفي الأخير يمكن القول أن ما قامت به الثورة المصرية برئاسة زعيمها جمال عبد الناصر من دعم لحركات التحرر سواء في العالم العربي ككل أو العالم الإفريقي ودورها الفعال في بروز منظمة الوحدة الإفريقية، لتحقيق الوحدة العربية والإفريقية، وكانت من الدول السباقة لتأيدها لحركة عدم الانحياز وتحقيق السلام العالمي .

[1] شوقي الجمل عبد الله عبد الرزاق: تاريخ مصر المعاصر، المرجع السابق، ص 76.

[2] نفسه.

خاتمة

بعد دراستنا لموضوع ثورة يوليو في مصر وإنجازاتها من 1952م ـ 1970م نجد أن مصر بعد الحرب العالمية الثانية كانت تعاني من التسلط الأجنبي إلى قيام ثورة يوليو 1952م وقد خرجنا من هذه الدراسة بمجموعة من النتائج وهي:

ـ عانت مصر قبيل قيام ثورة يوليو 1952م العديد من الأزمات السياسية تمثلت في فساد جهاز الحكم وعدم استقراره بسبب الانتداب البريطاني

ـ عرف الاقتصاد المصري حالة من الاضطراب والتدهور في جميع قطاعاته تمثلت في غلاء تكاليف المعيشة وانخفاض الإنتاج الصناعي والعجز في ميزانها التجاري

ـ عانى المجتمع المصري من فقدان العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب نتيجة سوء توزيع الملكية الزراعية، إضافة إلى انتشار الخصومات وإضرابات العمال وتغلغل العصبية الحزبية، رغم غنائها بالأراضي الزراعية.

تمكن الجيش بقيادة الضباط الأحرار بتفجير الثورة في 23 يوليو 1952م كما نجحوا في تنحية الملك فاروق عن العرش.

حظيت الثورة بتأيد كبير من طرف الشعب والأحزاب فستقبلها بكل فخر واعتزاز أما بريطانيا فعملت على إخمادها، لكنها لم تنجح في ذلك

ـ عملت الثورة المصرية على تحسين أوضاعها الداخلية من خلال تحقيق الاستقلال السياسي بقلب النظام، وأعطت للسودان حق تقرير المصير، وقد حررت البلاد من المستعمر البريطاني بتحقيقها لاتفاقية الجلاء، وتمكنت من تأميم قناة السويس 1956م رداً على قرار الذي رفضته كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لتمويل السد العالي.

ـ ساهمت حكومة الثورة المصرية في تطوير الاقتصاد المصري فقضت على الإقطاع حين أصدرت قانون الملكية الزراعية 9 سبتمبر 1952م، مصرت وأممت التجارة والصناعة التي احتلاها الأجانب، تمكنت من القضاء على السيطرة الرأس مالية فعملت على نقل اقتصادها من سلطة الاحتكارات الأجنبية إلى أيدي الشعب، كما عملت على تحقيق العدالة الاجتماعية بين الطبقات وكذلك رفعت المستوى التعليمي والثقافي من الأسوأ إلى الأحسن

ـ دعمت ثورة 23 يوليو العديد من الحركات التحررية والاستقلالية للشعوب العربية فقد ساندت كل من الثورة الجزائرية والثورة اليمنية ماديا ومعنويا من خلال الدعم العسكري المتمثل في السلاح وتدريب الجيش كما عملت على عرض قضيتهم في هيئة الأمم المتحدة والمحافل الدولية، كما كانت الصحافة المصرية دوراً هاما في دعم قضيتهم.

ـ لعبت المساعدات العسكرية المصرية للثورة الجزائرية دوراً مشجعاً في صمود الجزائريين أما الجيش الفرنسي، رغم تتعرض هذه المساعدات لمخاطر كان لها أثر بالغ على مستوى الأمن الداخلي والخارجي للبلاد المصرية.

ـ خاضت مصر معارك عديدة وعصيبة لتأمين الثورة في اليمن ولتثبيت دعائم الثورة.

ـ ساهمت الثورة المصرية في تحقيق الوحدة الإفريقية من خلال دعمها لحركات التحرر الإفريقية المناهضة الاستعمار، كما كان لها دور فعال في المؤتمرات الأفريقية التي دعت إلى الوحدة الإفريقية.
ـ كان للثورة المصرية دور كبير في حركة عدم الانحياز تجلى ذلك في مؤتمر باندونغ فقد عملت من تخفيف حدة التوتر واستنكار استعمار الشعوب والقضاء على التميز العنصري.

. برزت سياسة حكومة الثورة في مصر بدعوتها لسلام العالمي كأساس لحل المشكلات القائمة بين الشعوب وقد ظهر هذا في بوضوح في موقف حكومة الثورة في مصر من قضايا الشرق الأوسط وغيرها من القضايا.

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا في هذا الموضوع وألممنا بكل جوانبه وإخراجه في أحسن صورة

الملاحق

ملحق رقم 01 : إجتماع عقد معاهدة 1936 م

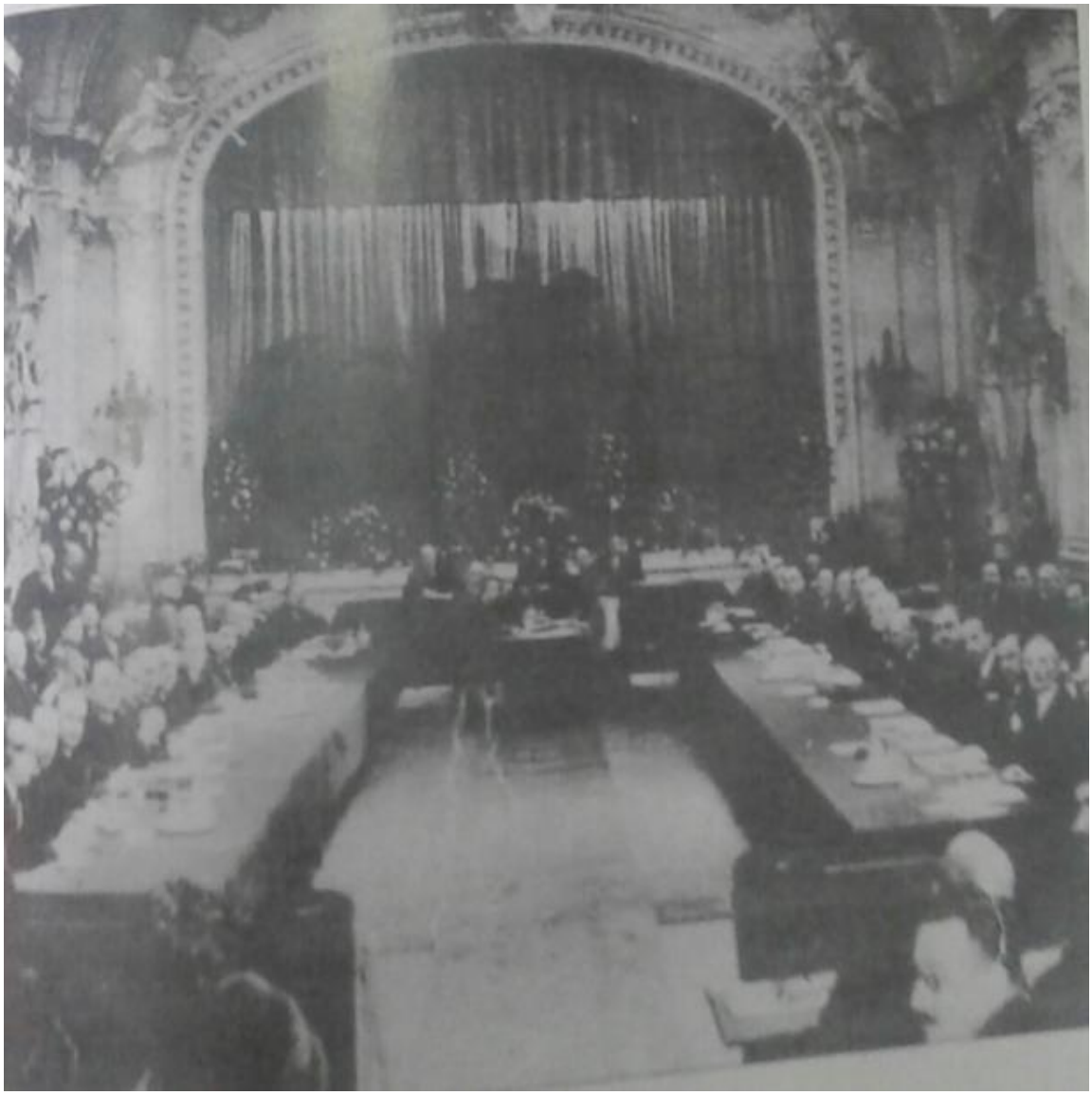

مجموعة من المؤلفين، المرجع السابق، ص 06

ملحق رقم 02 : صورة للوزير المصري مصطفى النحاس

محمد أنيس: المصدر السابق، ص81.

الملحق رقم 03: يوضح الوزير علي ماهر

المصدر: محمد أنيس، المصدر السابق، ص81.

ملحق رقم 04: يوضح آثار حريق القاهرة

المصدر: محمد أنيس، المصدر السابق، ص82.

الملحق رقم 05: يوضح توزيع الملكية الزراعية في مصر قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي

حجم الملكية	عدد الملاك	%	المساحة التي يملكونها	نسبتها المئوية إلى الأراضي المنزرعة
أقل من ٥ أفدنة	٢٦٤١٨٧٨	٩٤ر٢	٢١٢١٨٦٤	٣٥ر٥
من ٥ ـ ١٠ أفدنة	٧٩٢٥٩	٢ر٨	٥٢٥٩٠٤	٨ر٨
من ١٠ ـ ٥٠ فدانا	٦٩١١٥	٢ر٥	١٢٨١٤٣٣	٢١ر٥
من ٥٠ ـ ١٠٠ فدان	٦٣٧٨	٠ر٢	٤٢٩٤٩٤	٧ر٢
من ١٠٠ ـ ٢٠٠ فدان	٣١٨٤	٠ر١	٣٤٦٧٧٥	٧ر٣
أكثر من ٢٠٠ فدان	١٧٨٦	٠ر١	١١٧٦٨٠١	١٩ر٣

عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص507.

ملحق رقم 06: يوضح تطور ملكية الأراضي الزراعية في مصر 1952-1961

تطور توزيع ملكية الأراضى الزراعية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٦١

حجم الملكية	قبل صدور المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/١٧٨ قانون الإصلاح الزراعى الأول				بعد تطبيق القانون				بعد صدور وقبل تطبيق القانون رقم ١٩٦١/١٢٧ قانون الإصلاح الزراعى الثانى			
	عدد الملاك	٪	المساحة ألف فدان	٪	متوسط المساحة بالفدان	عدد الملاك	٪	المساحة ألف فدان	٪	متوسط المساحة بالفدان	عدد الملاك	٪	المساحة ألف فدان	٪	متوسط المساحة بالفدان
الملكيات الصغرى أقل من ٥ أفدنة	٢٦٤٢	٩٤,٣	٢١٣٢	٣٥,٤	٠,٨٠	٢٨٤١	٩٤,٤	٢٧٨٩	٤٦,٥	٩٧,٩	١٩١٩	٩٤,١	٣١٧٢	٥٢,١	١,٠٩
الملكيات المتوسطة من ٥ - ١٠	٧٩	٢,٨	٥٢٦	٨,٨	٦,٦	٧٩	٢,٦	٥٢٦	٨,٨	٦,٧	٨٠	٢,٦	٥٢٦	٨,٦	٦,٦
١٠ - ٢٠	٤٧	١,٧	٦٣٨	١٠,٧	١٣,٦	٤٧	١,٦	٦٣٨	١٠,٧	١٣,٦	١٥	٢,١	٦٣٨	١٠,٧	٩,٨
٢٠ - ٥٠	٢٢	٠,٨	٦٥٤	١٠,٩	٢٩,٧	٣٠	١	٨١٥	١٣,٧	٢٧,٣	٢٦	٠,٨	٨١٥	١٣,٤	٣١,٥
الملكيات الكبيرة ٥٠-١٠٠	٦	٠,٢	٤٣٠	٧,٢	٧١,٧	٦	٠,٢	٤٣٠	٧,٢	٧١,٧	٦	٠,٢	٤٣٠	٧,٠	٧١,٧
١٠٠-٢٠٠	٣	٠,١	٤٣٧	٧,٣	١٤٥,٧	٣	٠,٢	٤٣٧	٧,٢	١٤٥,٧	٥	٠,٢	٥٠٠	٨,٢	١٠٠,٠
٢٠٠ - فأكثر	٢	٠,١	١١٧٧	١٩,٧	٥٨٨,٥	٢	٠,١	٣٥٤	٥,٩	١٧٧,٠	-	-	-	-	-
المجموع	٢٨٠١	٪١٠٠	٥٩٨٤	٪١٠٠	٢,١٤	٣٠٠٨	٪١٠٠	٥٩٨٩	٪١٠٠	٢,٠	٢٠٥١	٪١٠٠	٦٠٨١	٪١٠٠	٢,٠

نخبة من الأساتذة: المرجع السابق، ص624.

ملحق رقم 07: صورة توضح البيان الأول للثورة

تامة يونس: المرجع السابق، ص114.

ملحق رقم 08 : يوضح نص الإنذار الموجه إلى الملك فاروق

صورة للوثيقة الأولى للثورة

تامة يونس: المرجع السابق، ص112.

ملحق رقم 09: صورة الرئيس المصري جمال عبد الناصر

تامة يونس: المرجع السابق، ص107.

ملحق رقم: 10 صورة للضباط الأحرار بين الجماهير بعد الثورة

مجموعة من المؤلفين: المرجع السابق، ص54.

ملحق رقم 11: صورة للضباط الأحرار

مجموعة من المؤلفين، مرجع سابق، ص 58.

ملحق رقم 12: نص البيان الأول للثورة 1952.

البيان:

« اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش، وتسبب المرتشون المغرضون في هزيمتنا لحرب فلسطين، وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتأمر الخونة على الجيش وتولى أمره إما جاهلاً أو فاسداً حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا في دخل الجيش رجال نطق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم، ولا بدا أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بابتهاج وترحيب أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم ضرر وسيطلق سراحهم في الوقت المناسب وإني أؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجرد من أي غاية وأنتهز هذه الفرصة فأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ لأعمال والتهريب أو العنف لأن هذا ليس في صالح مصر وأن أي عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل وسيلقى فاعله جزاء الخائن في الحال، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاون مع البوليس، وإني أطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم، ويعتبر الجيش نفسه مسؤولاً عنهم والله ولي التوفيق » .

ملحق رقم 13: جريدة المصري تعلن نبأ إعلان الجمهورية

إعلان الجمهورية

الرئيس نجيب يتولى رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر نائب رئيس وزراء ووزير داخلية

بيان من مجلس قيادة الثورة

مجموعة من المؤلفين، مرجع سابق، ص 61.

ملحق رقم 14: صورة لليخت دينا أثناء حمل السلاح إلى الجزائر

فتحي الديب، مصدر سابق، ص82.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

1 أنيس محمد: حريق القاهرة 26 يناير 1952م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999م.

2 بن حليم مصطفى أحمد: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي : وكالة الأهرام لنشر والتوزيع، مصر، 1992م.

3 حسين محمد عبد الرحمان: نضال الشعب المصري 1798م ـ 1956م، منشأت المعارف، الإسكندرية، د س.

4 حمروش أحمد: ثورة 23 يوليو، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د م، 1992

5 حمروش أحمد: قصة ثورة 23 يوليو خريف عبد الناصر ، ط2، ج5، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1984م

6 حمودة حسين محمد أحمد: أسرار حركة الضباط الأحرار والأخوان المسلمين ، ط1، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1985م.

7 الحديب فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984م

8 الرافعي عبد الرحمان : مقدمات ثورة 23 يوليو 1952م، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1987م.

9 روماال جاك لوروا ماري: تق كمال جنبلاط، تر رميون نشاطي، جمال عبد الناصر من حصار الفالوجة حتى الاستقالة المستحيلة، ط5، دار الأدب، بيروت، 1979م.

10 ـالسادات أنور: تقديم عبد الناصر جمال: أسرار الثورة المصرية بواعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية، دار القومية للطباعة والنشر ، د م، 1965م.

11 ـالسادات أنور: قصة الثورة كاملة، د د ن، د م، د س.

12 ـالشيخ رأفت: تاريخ العرب المعاصر، دار تايرتبت، د م، 1996م.

13 -صُبحي حسن: اليقظة القومية الكبرى يوليو 1952م، ط1، دار المعارف، مصر, 1965م.

14 -صفوت محمد مصطفى: إنجلترا وقناة السويس 1954م ـ 1956م، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د س.

15 -عبد الناصر جمال:فلسفة الثورة، بيت العرب، د م، 1996م.

16 -عوف أحمد: أحوال مصر من عصر لعصر من الفراعنة إلي اليوم، العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، د س.

17 -فايق محمد: عبد الناصر والثورة الإفريقية، دار الوحدة، بيروت لبنان، 1984م.

18 -فوبليكوف وآخرون: تاريخ الأقطار العربية المعاصرة، دار التقدم، د م، 1979م.

19 -هيكل محمد حسين: عبد الناصر والعالم، دار النهار للنشر، د م، 1972م.

20 -الورتلاني الفضيل: الجزائر الثائرة، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2017م.

ـ المراجع:

1 -أبو العزايم خيري: تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية ، د د ن، د م، د س.

2 -أحمد يوسف أحمد: الدور المصري في اليمن، 1962م 1967م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د م، 1971م.

3 -أحمد يوسف أحمد: المجموعة الكاملة لخطاب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، ط1، ج1، مركز دراسات الوحدة العربية، د م، 1995م.

4 -أمين جلال: قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك ، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2012م,

5 -الأنصاري ناصر: المجمل في تاريخ مصر النظم السياسية والإدارية ، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1993م.

6 -باغي إسماعيل أحمد، شاكر محمود: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر ، ط3، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001م.

7 -البشري طارق: الحركة السياسية في مصر 1945م ـ 1953م، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2002م.

8 -البشري طارق: الديمقراطية والنظام 23 يوليو 1952م ـ 1970م، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1987م.

9 -بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2007م.

10 -تركي ظاهر: أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر ، ط2، دار الحسام للطباعة والنشر، بيروت، 1992م.

11 -جبلي طاهر: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954م ـ 1962م، دار الأمة، الجزائر، 2013م.

12 -الجمل شوقي، عبد الرازق إبراهي م عبد الله، تاريخ مصر المعاصر ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1972م.

13 -الزنتاني عبد الوهاب محمد: جمال عبد الناصر رجل العرب من الميلاد إلى الرحيل ، ط1، دار الغريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

14 -سعيدي وهيبة: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954م ـ 1962م، د م، د س.

15 -شاكر محمود: التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر واد النيل مصر والسودان 1924م ـ 1979م، ط1، ج13، المكتب الإسلامي، بيروت، 1991م.

16 -صغير مريم: المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954م ـ 1962م، دار الحكمة، الجزائر، 2009م.

17 -عباس رءوف: ثورة يوليو إيجابياتها وسلبياتها، د د ن، د م، د س.

18 -العسلي بسام: الثورة الجزائرية، دار العزة والكرامة للعرب، الجزائر، د س.

19 -عطا الله شوقي الجمل، عبد الرزاق إبراهيم عبد الله: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء، الرياض، 2002م

20 -عطا الله شوقي الجمل، عبد الرزاق عبد الله: تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر من الفتح العثماني إلى الوقت الحاضر، دار المعارف الجامعية، مصر، 2012م.

21 -عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، دار النهضة العربية، بيروت، 1990م.

22 -عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989م.

23 -غازي عبد الرحمان القصيبي: ثورة 1962م في اليمن وتأثيراتها على السياسات الخارجية لكل من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ،كلية لندن الجامعية، د م، 1970م.

24 -الفاعوري إبراهيم: تاريخ الوطن العربي ، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010م.

25 -فهمي رفيق عبد العزيز: قضية الجلاء وثورة 23 يوليو، دار القومية، د م، د س.

26 -قندل جمال: إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954م ـ 1956م، ج2، ابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

27 -القوزي محمد علي: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1999م.

28 -مجدي حماد: ثورة 23 يوليو 1952م، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992م.

29 -محمد سالم لطيفة: فاروق من الميلاد إلى الرحيل، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2005م.

30 -محمد عزيز شكري: الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، عالم المعرفة، الكويت، 1978م.

31 -مقلاتي عبد الله، لميش صالح: سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية مصر والثورة التحريرية الجزائرية، ج4، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

32 -نخبة من الأساتذة: المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، تح، يونان لبيب رزق، ط 1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2009م.

33 -نوار عبد العزيز:تاريخ العرب المعاصر مصر والعراق، دار النهضة العربية، بيروت، د س.

ـ الموسوعات:

1 -الزمال ناصر بن محمد: موسوعة أحداث القرن العشرين 1951م، ـ 1960م، ط1، ج6، مج3، دار العبيكان، الرياض، 2005م.

2 -شلبي أحمد: موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ، ط7، ج5، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1986م.

3 -الكيالي عبد الوهاب: موسوعة السياسة ، ط4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999م.

4 -مجموعة من المؤلفين: الموسوعة العربية الميسرة، ط2، دار الجيل، القاهرة، 2001م.

5 -مجموعة من المؤلفين: موسوعة الثقافة التاريخية والأثرية والحضارية ثورة يوليو وحركات التحرر في المغرب العربي وجنوب إفريقيا، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008م.

ـ المجلات:

1 -يوسف محمد عيدان الجبوري: "تنظيم ضباط الأحرار في مصر وقيام ثورة 23 يوليو 1952م"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج15، عد9، 2008م.

2 -مجلة إفريقيا قارتنا: "جمال عبد الناصر الاسم المحفور على قلب إفريقيا "، عد 6، يوليو، 2013.

3 -أحمد هاشم جواد: "تنظيم الضباط الأحرار في مصر وحركة يوليو1952م"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مج18، عد2، 2010م.

ـ الرسائل الجامعية:

1 -تامة يونس:جمال عبد الناصر وجماعة الإخوان المسلمين 1952م ـ 1970م، رسالة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015م.

2 -فاطمة طاهر، رفقا سليمي: مصر والقضية الفلسطينية 1948م ـ 1991م، رسالة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة العربي التبسي، تبسه، 2016م..

المواقع الإلكترونية:

www.marefa-org- 11 :40 2/2/2018.

الفهارس

فهرس الأعلام

الأسماء	الصفحة
إبراهيم عبد الهادي	12-10
أحمد بن بله	53
أحمد نجيب الهلالي	22
الأزهري	31
إسماعيل صدقي	10-9
أنتوني إيدن	8
أندرية جروميكو	11
أنور السادات	59 -27-24-17
أوبالا نس	60
أوسكارلانج	11
بيفن	13
تيتو	55
ثروت عكاشة	54
جمال عبد الناصر	-32-30-27-26-25-23 -53-52-51-42-35-34 -62-60-59-58-56-55 67-66-65-64
حسن سري	27
حسين محمد أحمد حمودة	23
دالا س	37
ذكريا محي الدين	23
رالف ستيفنسون	32-30
شوا إن لا ي	65

صلاح الدين	26
عبد الحليم عبد العال	23
عبد الرحمان الرافعي	26-15
عبد الفتاح حسن	26
عبد الرحمان البيضاني	59
عبد الله السلال	59-58
عزت سليمان	54-52
عزيز صدقي	43
على ماهر	24
علي نجيب	22
فارس الخوري	11
فاروق	24-17-12
فتحي الديب	54-52-51
كمال الدين صالح	62
محمد نجيب	32-26-24-22
مصطفى النحاس	27-26-15-13-12
موريسون	15-13
النقراشي	12-11
نهروا	65-55

فهرس الأماكن

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الموضوع	
الإهداء	
شكر وعرفان	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ–هـ
الفصل الأول: قيام ثورة يوليو1952م وردود الأفعال حولها	
المبحث الأول: الأوضاع العامة لمصر قبيل اندلا ع ثورة يوليو1952م	08
أولاً:الأوضاع السياسية والعسكرية	18–08
ثانياً: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	21–18
المبحث الثاني: تشكيل حركة الضباط والقيام بالثورة	21
أولاً:حركة الضباط الأحرار	23–22
ثانياً:انطلاق الثورة	25–23
المبحث الثالث: ردود أفعال الثورة	25
أولاً: موقف الأحزاب والشعب	27–26
ثانياً: موقف بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية	28–27
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: الإنجازات الداخلية لثورة يوليو 1952م	
المبحث الأول: على المستوى السياسي	30
أولاً: اتفاقية السودان وإعلان الجمهورية	33–30
ثانياً: اتفاقية الجلاء وتأميم قناة السويس	39–33
المبحث الثاني: على المستوى الاقتصادي	39
أولاً: المجال الزراعي	43–40

ثانياً: الصناعة والتجارة	46-43
المبحث الثالث: على المستوى الاجتماعي	46
أولاً: في المجال الاجتماعي	47-46
ثانياً: في المجال الثقافي	49-47
خلاصة الفصل	49
الفصل الثالث: إنجازات مصر خارجيا	
المبحث الأول: تدعيم حركات التحرر في المنطقة العربية	51
أولاً: دعم القضية الجزائرية	58-51
ثانياً: مساندة مصر في للثورة اليمنية 1962م	61-58
المبحث الثاني: مساهمة مصر في تحقيق الوحدة الإفريقية	61
أولاً: دعمها لحركات التحرر الإفريقية	63-62
ثانياً: إسهامها في منظمة الوحدة الإفريقية	64-63
المبحث الثالث: دورها في حركة عدم الانحياز وتحقيق السلام العالمي	65
أولا: دورها في حركة عدم الانحياز	67-65
ثانياً: تحقيق السلام العالمي	68-67
خلاصة الفصل	68
خاتمة	70-69
ملاحق	87-71
قائمة المصادر والمراجع	94-89
فهرس الأعلام	97-96
قائمة الأماكن	100-98
فهرس المحتويات	102-101